وأعتقد أننا سنظل لفترة بعد ذلك . ليس هناك شك فى أن دولا أخرى ستحاول أن تستغل الموقف ولن يوجد من يعطينا الفكرة العامة ، بدليل أننا قضينا معهم فى النقاش مدة طويلة ولم نسمع شيئا يمكن أن يقدم لنا. ونحن نتكلم معهم فى النظم والتكنولوجيا . المطلوب فى مصر هو نظرة متكاملة . مثلا كيف نطور التكنولوجيا ونطور النظم ؟ والقطاع الخاص حاليا فى مصر - ومستقبليا لمدة ما - ليس لديه الوسيلة لعمل هذا . التجربة الهندية مخالفة لهذا تماما ، إذ أنهم يشترون التكنولوجيا ويوزعونها على الجميع سواء كان قطاعا خاصا أم عاما ، ولكنى أريد أن أقول إن الهند فى سبيلها إلى التقليل من القطاع العام .

وفى النهاية أقول إن المهام الخاصة بوزارة التخطيط ومعهد التخطيط أساسية ومتكاملة لعلها أكثر من الأول لأنهم سيضطرون إلى الدخول فى تفاصيل لم يدخلوا فيها من قبل . فإذا كان الأمر فى الماضى قاصرا على تخطيط الاستثمار العام، فإن هناك حاجة الآن لتوجيه القطاع الخاص وبالذات فى مجال المعلومات والبيانات التى تقدم له . الأتراك اليوم لديهم فائض كبير فى أشياء كثيرة، سواء فى الزراعة أو صناعة الماكينات . وقد فوجئت بأنهم يصنعون من قاطرة السكك الحديد إلى السيارة ، إلى جميع الأجهزه الزراعية . وعندما راجعت معهم عددا من التكنولوجيات لم أجد تكنولوجيا لم يدخلوها وأنا لاأدعى أننى درست بما فيه الكفاية ولكنى أعتقد أن معهد التخطيط القومى ووزارة التخطيط هى الجهات التى يمكن أن تتدارس كل هذه النظم من أول اليابان إلى المانيا الخ، ثم تقوم بدراسات نستطيع أن نحدد بناء عليها المهمة الحقيقية للوزارة والمعهد وشكرا .

عبد الفتاح ناصف :

الحقيقة يحضرنى هنا المشروع المشترك بين المعهد ومعهد العلوم الاجتماعية بلاهاى . وقد لفتوا نظرنا إلى المعاهد المناظرة خصوصا فى تركيا وكوريا ، وأعتقد أنهم أقترحوا أن نرى طريقة تنظيم العمل فى هذه المعاهد المناظرة لانها معاهد مؤثرة جدا سواء فى الصناعات الصغيرة أو فى غيرها .

جودة عبد الخالق :

فى البداية أود أن أشكر معهد التخطيط القومى على هذه الدعوة وأنا لى رجاء - وسأسعى إلى أن أطبق ما أقول - وهو أن نجتهد بإخلاص للخروج من عملية مراوحة المكان ، بمعنى اللف فى دائرة مغلقة ، لأن هذه الظاهرة قد تكون محبطة . ولكن أقل ما يمكن أن يقال فيها انها ظاهرة عقيمة

لاتقودنا إلى أى تقدم . طبعا ، سأضع نوعا من التحوط لملاحظاتى الآتية بالمعنى التالى : أنه ليس معنى أن بعض الملاحظات التى تبدر منى أو من الاخرين أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان . فى الواقع أن الوضع لايحتمل الاستمرار كما هو . وبالتالى علينا أن نفكر فى اتجاهات الحركة ، قبل أن يغمرنا الطوفان فى اتجاه لانوافق عليه .

بهذا المعنى أود أن أبدأ بتناول موضوع مهام التخطيط فى المرحلة القادمة . لأنى أخشى أن الدخول فى الجزء المتعلق بالتثبيت سيكون من قبيل ممارسة عملية مراوحة المكان. طبعا موضوع الندوة كما أعلن لنا - هو التخطيط والتكيف الاقتصادى فى مصر - وفى رأيى أن بحث مضمون ووظيفة التخطيط يقتضى تحديد معنى ومضمون التكيف الهيكلى إبتداء . وهنا تثور عدة أسئلة :

١- من الذى يتكيف ؟ ويتكيف إزاء من ؟ وكيف يتكيف؟ وهذه أسئلة جوهرية .

٢- وهل مسئولية التكيف مسئولية فردية ؟ بمعنى أنه على كل بلد أن يتكيف أم أن هناك بعدا جماعيا لهذه المسألة ، من الجائز أن نطرحه أن نفكر فيه؟ .

٣- السؤال الأخير عن العلاقة بين التكيف الهيكلى ـ بالمعنى الذى نحدده بالإجابة على الأسئلة السابقة وبين التنمية كعملية حيوية للمجتمع المصرى باعتباره من دول العالم الثالث .

فى تقديرى أن التكيف الهيكلى - كما يطرح الآن - والذى عبر عنه د. سعيد بأنه عملية تحول في النظام الاقتصادى وهذا صحيح ، يتضمن إجابات على الأسئلة التى أثرتها ولا أرى بالضرورة أنها الإجابات الملائمة من منظور دول العالم الثالث . وعلى وجه التحديد ، إذا قلنا من الذى يتكيف؟فإنه فى إطار توزيع القوى على الصعيد العالمى الآن ، فإن الحاجة إلى التكيف قائمة فى كل الأقطار تقريبا ، وربما نتسائل عن السبب فى أن الحاجة إلى التكيف قائمة ؟ وأظن أن الشواهد عديدة جدا على أن العالم كله يمر بمرحلة انتقالية ربما لأن مفعول التطوير العلمى والتكنولوجى غير كثيرا مما كنا نعتبره من المعلمات ، وأصبحت أمامنا معلمات جديدة - أو متغيرات جديدة تماما - ويمكن أن يكون هذا هو لب المسألة . وبناء عليه لايعفى هذا كافة بلاد العالم - كبيرة وصغيرة - من التكيف .

ولكن التكيف الهيكلى - كما يطرح الآن - هو تكيف الدول النامية للصدمات الخارجية التى تتعرض لها ، إما بموجب القوى التلقائية فى النظام الدولى أو بموجب السياسات المعلنة والمسبقة من جانب القوى الكبرى. وبالتالى السؤال هو: هل التكيف الهيكلى بهذا المعنى يقود إلى تنمية حقيقية

أم لا؟ وأنا عندى شك فيما إذا كانت الإجابة بالايجاب . وهذا يفرض موضوع التخطيط بإلحاح شديد فى رأيى أن التخطيط فى ظل البيئة التى نحن بإزائها يجب أن يأخذ أتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول : عن الاهتمام بالجوانب المالية والنقدية للنشاط الاقتصادى . لأن هذه الجوانب المالية والنقدية أصبحت - حتى فى إطار فكر إقتصاد السوق الاجتماعى - مسألة هامة جدا كأدوات للضبط والتحكم .

الإتجاه الثانى : هو الاهتمام بالجوانب بعيدة المدى . وهنا اسمحوا لى أن أحدد ثلاثة مجالات فى الاتجاه بعيد المدى :

(أ) إستشعار التطورات المحتملة على الأصعدة الإقتصادية والسياسية ، بمعنى أن يكون هناك كتيبة إستطلاع للمجتمع ككل حتى لا نفاجأ بموقف يفرض علينا تكلفة أعلى مما نحتمل .

(ب) تحديد مجالات الميزة النسبية للاقتصاد المصرى ، لأن هذه هي (الفريضة الغائبة) التى لم يقم بها أحد حتي الآن ، وهنا أتصور الميزة النسبية ليس بالمعنى الفعلي الاستاتيكى ولكن بالمعنى الاحتمالى الذى يأخذ التنمية كعملية شاملة ويأخذ مزايا مصر النسبية بالاحتمال وليس بمجرد الفعل

(جـ) توجيه النشاط الاقتصادى فى الاتجاه المرغوب فيه بناء على الاستشعار للتطورات المحتملة وبناء على تحديد الميزة النسبية .

وأريد أن أطرح قضية بدأ بها النقاش هذا الصباح ، ألا وهى قضية البيانات وبالنسبة للتساؤل عن ماهو متوسط دخل الفرد فى مصر الآن ، أليست هناك إجابة قاطعة على الأقل حول هذه المائدة . وأتصور أن الموضوع يثيرقضية البيانات كلها ، لأن عملية الضبط والتحكم فى أى نسق لابد أن تفترض درجة ما من العلم بخصائص هذا النسق وكيفية عمله، وهذا يطرح قضية البيانات . مسألة توجيه النشاط الاقتصادى فى الاتجاه المرغوب فيه تطرح موضوع دور الدولة . واسمحوا لى أن أقول إن هذا الموضوع يفرض نفسه لأن التخطيط - كمفهوم - مسألة تتم فى المركز ، وليس بالضرورة بصورة مباشرة . أنا أتصور أن المعطيات التكنولوجية والعملية الآن أصبحت تفرض - بل وتتيح - مجالات أوسع للتحكم من بعد أو التحكم غير المباشر . لكن الدولة هنا يجب أن تفهم بعيدا عن الإطار المصرى الذى أعتقد أنه إطار يعود إلى مرحلة المجتمع الهيدروليكى ، الحكومة أو السلطة

المركزية التى لابد أن تنفذ . وأتصور أن الدولة هنا يجب أن تفهم بمعنى الحكومة بالمعنى الضيق ، بمعنى الجهاز التنفيذى ، وبمعنى الجهاز التشريعى ، وبمعنى الجهاز القضائى . فإذا كانت بيئة النشاط الاقتصادى ستتم بسلاسة فيجب أن نتعامل معها على هذه المستويات الثلاثة . وأنا اتفق مع كل ما قيل حول أن دور الدولة فى الإطار المصرى أصبح فى حاجة إلى مراجعة شاملة . ولذلك قد نستخدم بدلا من تعبير تعظيم أو تقليص دور الدولة ، تعبير إعادة تحديد أو هيكلة دور الدولة ، بحيث تصبح الدولة من حيث الحجم أقل ، ولكن من حيث الفعالية أكبر . وهذه مسألة أساسية جدا . وفى تقديرى أنه تحد بالغ الخطورة وعلينا ألا نهرب من مواجهته .

إحدى المشكلات الكبرى التى ظهرت بالنسبة لموضوع دور الدولة فيما يتعلق بالتكيف الهيكلى- كما يطرح الآن طبقا للمفهوم الذى حددته ، وهو مفهوم قد يكون ذا آثار سلبية بالنسبة لموضوع التنمية، فتجربة التكيف الهيكلى فى معظم دول العالم التى مرت بتجارب أطول منا خلال العشر سنوات الأخيرة ، توضح ظاهرة أعتقد أنه يجب علينا أن نتوقف عندها ونحن نناقش التخطيط والتكيف الهيكلى . هذه الظاهرة هى ضعف استجابة الاستثمار الخاص لمجمل الحوافز التى تقدم فى التكيف الهيكلى . ظهر هذا فى حالة تركيا وفى حالة غانا والعديد من دول أمريكا اللاتينية . وأعتقد أن هناك شواهد على أن هذا ظاهر أيضا فى الحالة المصرية . هذه نقطة جوهرية لأن الاستثمار هام للنمو والنمو جزء جوهرى من التنمية الاقتصادية . ويطرح عديدا من الأسئلة التى علينا أن نتأملها :

١- هل عدم استجابة الاستثمار الخاص يرجع إلى أن هناك مشكلة فى نظام الحوافز الذى يقدم للاستثمار الخاص ؟ إذا كان الأمر كذلك فهذه هى مهمة التخطيط الأولى والأولى بالرعاية .

٢- هل أن إجراءات التثبيت التى اتبعت فى هذه البلاد كانت من قبيل العلاج الذى أدى إلى قتل المريض ؟ والتى يتم الحديث عنها فى العديد من التجارب ، أى المبالغة فى وصفة التثبيت إلى الحد الذى يقتل ، أو بالتعبير الطبى "جرعة كبيرة من المضادات الحيوية " يترتب عليها اصابة الشخص بأنيميا حادة مثلا .

٣- هل لأن فرضية الإزاحة Cowding - out لاتنطبق على هذه الحالة؟

أعتقد أننا لانملك إجابة قاطعة على هذه التساؤلات ، ولكن الإجابة عليها هى من صميم اهتمامات

التخطيط كما أتصوره

أيضا فى إطار تنموى -هناك حديث عن مسارات بديلة ثلاثة :

١- مسار الإحلال محل الواردات .

٢- مسار ترويج الصادرات .

٣- مسار إحلال الصادرات ، أى بدلا من تصدير قطن خام نصدر ملابس جاهزة مثلا . وأعتقد أن الإحلال محل الواردات من المجالات الحرجة في الحالة المصرية ، وهذه تقتضى جهدا تخطيطيا على أعلى مستوى ود . اسماعيل أثار مسألة اعتماد مصر على الواردات الغذائية بنسبة ٨٠٪ وأنا لى سؤال فى الواقع - إذا صحت البيانات التى تعلنها وزارة الزراعة (فقد تكون النسبة قد هبطت دون ٨٠٪)أنا أطرح هذه القضية حتي لايتصور أحد أن الجالسين حول هذه المادة ليس لديهم علم بما تعلنه وزارة الزراعة هذا هو معنى ومحور هذه النقطة .

أما فيما يتعلق بإحلال الصادرات وترويج الصادرات فهناك مجالات الميزة النسبية بمفهومها الاحتمالى وليس بالمفهوم الفعلى . وعلينا أن نطرح السؤال التالى - ونحن بصدد قضية التخطيط فى ظل التكيف االهيكلى - هل سنستمر كدولة تصدر عرق شعبها خاما إلى الخارج ؟ أم أننا سنسعى إلى تحويل هذا العرق إلى منتج نهائى له قيمة مضافة ؟ وأعتقد أن هذا يقودنى إلى النقطة الأخيرة ، فلابد من عمل شئ ما لرفع معدل الادخار المحلى . فلدى شك كبير حول قدرة حزمة السياسات فى ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى على أن ترفع معدل الادخار المحلى عن هذا الحد . ولكن حتى إذا رفعت كيف يترجم هذا الادخار إلى الاستثمار بمعدل مقبول فى المجالات المتاحة؟ هذه كلها أسئلة تخطيطية . طبعا لدى ملاحظات عديدة على إجراءات التثبيت ولكن - كما قلت - لا أريد الدخول فيها الآن ربما أتيح لى الحديث عنها فى مرحلة لاحقة ، وشكرا .

الحاجة للتخطيط فى مرحلة التغيير

مصطفى السعيد :

شكرا لأنه أتيحت لى فرصة اللقاء بأساتذة نعتز بهم جميعا . ولكن نقطة البداية عندى بسيطة للغاية . وهى أن التخطيط بمعناه العام أمر مطلوب أيا كانت طبيعة النظام الاقتصادى ، وأيا كان

المستوى الذى على أساسه يتم اتخاذ القرار: على المستوى الكلى أو على مستوى الوحدة ...الخ .

التخطيط معناه العام أن يكون لدينا صورة واضحة عن طبيعة المتغيرات التى نتعامل معها ، وأن نجمع عنها بيانات وأن نعرف طبيعة العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات ، ونحاول - عن طريق سياسات وقرارات معينة - أن نؤثر على هذه المتغيرات لتحقيق الهدف النهائى الذى نسعى اليه . أعتقد أن التخطيط بهذا المعنى له دور أيا كانت طبيعة النظام ، اشتراكيا ، أو قائما على آليات السوق وعلى مستوى المشروع ، وعلى مستوى القطاع، لاشك أن هناك دورا تخطيطيا بهذا المعنى العام . ولكن القضية هى طبيعة هذا الدور. لايمكن أن يكون هو نفسه فى ظل نظام قائم على ملكية الدولة لكل عناصر الانتاج وهو نفسه وبطبيعته فى ظل نظام آخر قائم على اقتصاديات السوق وعلى آليات السوق ... الخ . هذه هى النقطة الأولى التى أريد أن أؤكد عليها ، وهى التخطيط بهذا المعنى له دور، لكن طبيعة وأبعاد هذا الدور هى التى يجب أن تختلف حسب طبيعة النظام وحسب اتخاذ القرار على مستوى الوحدة ، على مستوى القطاع ، على المستوى العام . ومن ثم ، إذا أتفقنا على أن الاقتصاد المصرى كان فى مرحلة معينة له طبيعة خاصة وبالتالى كان هناك تخطيط وأن هذا النظام يتغير فى اتجاه معين متفق عليه، إذن يجب أن نحدد ما هو دور التخطيط الجديد الذى يكون أكثر مواءمة مع التغير الذى حدث ويحدث . فنحن نرى أن هناك تغيرا يحدث بحيث يزداد الاعتماد على آليات السوق ويتسع نطاق القطاع الخاص . وهاذان هما التغيران الأساسيان اللذان يميزان النظام الذى نسير فيه ، هذان هما العنصران المميزان فعلا - بدون الدخول فى تفاصيل كثيرة . وليست هذه القضية ، ولكننا نتجه إلى مزيد من آليات السوق ومزيد من دور القطاع الخاص فى الاقتصاد .

ولكن ماهو دور التخطيط باحداث هذا التحول . وأيضا عندما يستقر التحول عند الأوضاع الجديدة . فكيف نتحول بكفاءة وبثبات أكبر ؟ وإذا ماتم التحول، فكيف - فى ظل الأوضاع الجديدة- نحقق التعظيم الذى نهدف اليه بعد تحديد أهدافنا بوضوح؟ في الحقيقة ، لقد قرأت تعليق د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن عن التخطيط فى مصر ، أو التخطيط كما هو قائم الآن ، ويتضح منه أنه لم يكن هناك تخطيط ، وأنها كانت مسألة توزيع استثمارات الدولة بشكل أو بآخر على مشروعات معينة ، وجمع معلومات عن بعض المتغيرات الكلية ... الخ ، أما بقية القطاعات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية النقدية والإئتمانية ، وسياسات الادخار ، والتنمية البشرية والتعليم و الصحة ... الخ، فإن وزارة التخطيط لم يكن لها دور ولم تكن صاحبة القرار فإذا لم

نستطع إستخدام التخطيط بكفاءة فى ظل النظام القديم أو إذا كان هناك قصور ومحددات للتخطيط فى ظل النظام القديم ، فليس هناك ما يمنع من أن نسميها سياسات اقتصادية أو نسميها تخطيطا . فهذه ليست القضية ، فالتسميات التى تتواءم مع فكر معين من الممكن ان نتسامح فيها وتجاز . ولكن المهم هو المضمون فنحن الآن أمام نظام يتجه إلى استخدام مزيد من آليات السوق ، ونظام يعطى للقطاع الخاص مساحة أكبر . فهل هناك مجال للتخطيط ؟ أنا أقول أنه من الضرورى أن يكون هناك مكان للتخطيط . فهناك الخطوط العريضة أو السمات لمثل هذه الحالة . وأنا اعتقد أن المسائل تحتاج إلى تحديد لطبيعة نظام السوق . ونحن نعرف أن نظام السوق لايستطيع من تلقاء نفسه أن يحقق المنافسة الكاملة ، وأن هناك خطورة تتمثل فى أن نظام السوق قد يتحول إلى نظام احتكارى . إذن يجب أن يهتم المخطط بالمتغيرات الاقتصادية ، وأن يحاول التأثير عليها بحيث لا تؤدى إلى مثل هذه الاحتكارات .فهذا دور قائم للتخطيط. أى أن آخذ ما يضمن عمل النظام وفقا للأسس التى تحقق الاستخدام الأكفأ للموارد فى إطار المنافسة الكاملة . وأعتقد أن هذا هو أحد الادوار التى حددت للدولة فى ظل النظام الرأسمالى، والذى على أساسه يطلق على النظام الألمانى - احيانا- Social Market Economy.

وكذلك لايضمن نظام السوق بالضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بالمفهوم الذي يراه البعض أو تراه الدولة فى مرحلة من المراحل . ومن ثم لابد أن تخطط الدولة في ظل آليات السوق للتأثير على متغيرات اقتصادية معينة ولتكن الضرائب أو الأسعار ...الخ ، بحيث تضمن أن نظام السوق والقطاع الخاص لن يؤدى إلى خلل كبيرجدا ، أو خلل أكثر مما هو موجود ، طبقا لما يتفق عليه المجتمع سياسيا واقتصاديا بالنسبة لعدالة التوزيع .

وكذلك يصبح أمام المخطط حزمة من السياسات والاختيارات التى يوجه اليها النظام . فهل يوجه نحو زيادة التصدير أم الاحلال محل الواردات ؟ ويجب أن يتخذ قرارا حول طبيعة التكنولوجيا فمن الذى يؤثر على ذلك ؟ ومن الذى يتنبأ بالظروف المؤثرة فى نظام السوق، لكن يجب أن يكون متخذ القرار الاقتصادى على مستوى المركز وعلى مستوى الدولة والمسئول عن الإدارة الاقتصادية سواء كان رئيس الوزارة أو مكتبه أو رئيس الجمهورية أو مكتبه...الخ يجب أن يكون لديه فكرة عن طبيعة التكنولوجيا التى يجب أن تسود فى المجتمع خلال هذه المرحلة من مراحل تطوره، ويجب أن يكون لديه الأدوات التى يستطيع من خلالها أن يؤثر على المتغيرات الاقتصادية بحيث يوجهها الى

استخدام هذه التكنولوجيا الأكثر مواءمة لظروفه الاقتصادية بحيث يحقق تعظيم الموارد المتاحة ... الخ.

ويجب أن يتعرض التخطيط - كما قال د. جودة - للميزة النسبية للاقتصاد ، أو على الأقل للميزة النسبية الديناميكية التى يحاول أن يخلقها .لأن الميزة النسبية ليست ثابتة ويمكن أن تكون فكرة ديناميكية ، لأننى يمكن أن أتنبأ إذا أدخلت بعض العناصر ، أو إذا قمت بتغيير معين ، أو أثرت على أسلوب التعليم ، من الممكن أن أحقق ميزة نسبية لم تكن موجودة من قبل . ويأتى فى مقدمة ذلك مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية ، والمالية والتجارية ، وسياسات الضرائب والجمارك والرسوم . فهذه تكون متغيرات لها تأثيراتها على عجز الموازنة العامة ، وعلى معدلات التضخم ، وتوزيع الدخل . وعندما تكون كل هذه الصورة أمام السلطة التى تتخذ القرار تستطيع أن تؤثر عليها بما يحقق أهدافها وبما يتفق مع ما نبغيه : الاتجاه إلى المزيد من استخدام آليات السوق ، واستخدام القطاع الخاص كعنصر مؤثر فى الاستثمارات والتنمية لنحصل منه على أقصى عائد ممكن. فهنا نجد أن التخطيط له دور بلا شك . ولكن طبيعته يجب أن تتكيف مع طبيعة نظام السوق . وقد أردت أن أعطى أمثلة على أن التخطيط فى نظام السوق يكون مفيدا ، حتى يحقق نظام السوق أكبر كفاءة ممكنة فى توزيع الموارد والدخل والعدالة الاجتماعية . هذه هى النقطة التى أردت أن أوكد عليها فى إطار الإجابة على سؤال مادور التخطيط ومعهد التخطيط؟ إن دورهما كبير جدا فى الواقع . وبالعكس فلعله فى ظل نظام السوق وتقديم البيانات والمعلومات والعلاقات بين المتغيرات تصبح مسألة كبيرة جدا فى ظل نظام السوق كما كانت من قبل ولكن طبيعتها وأولوياتها لابد أن تختلف، وشكرا .

فشل وصفة الصندوق والحاجة لسياسات بديلة

رمـزى زكى :

بداية أود أن أعبر عن بالغ سعادتى ورضائى عن هذه الجلسة ، لأننا عندما فكرنا فى هذه الندوة حرصنا على أن ندعو كوكبة متميزة من كبار المفكرين المصريين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة لتعميق الحوار فى الموضوع المطروح للمناقشة. وواضح حتى الآن - من الكلمات التى ذكرت- أننا نجحنا فى هذا، لأن هناك وجهات نظر متباينة حول الموضوع الذى طرحناه للمناقشة . ويودى أن

أشير - قبل أن استرسل فى الكلام - إلى أنه فى تخطيطنا لهذه الجلسة وضعنا قضايا معينة حصرناها فى ثمان قضايا تتفرع من برنامج التثبيت الاقتصادى للصندوق وبرنامج التكيف الاقتصادى للبنك وعلى أساس أن نتناولها قضية تلو الأخرى ، مع رغبتنا بأن يذكر كل متحدث رأيه عن ما هو دور التخطيط فى القضايا المطروحة . لكن واضح - حتى الآن - أن القضية أخذت بشكل عام وليس كما خططنا لهذه الندوة . وقد يكون هذا أمرا لابأس به ، على أساس أن برنامج التثبيت وبرنامج التكيف الهيكلى أصبحا تقريباشيئا واحدا الآن ، وهناك الآن مايسمى بالمشروطية المتقاطعة Cross Conditionality حيث لايوافق الصندوق على الاتفاق معه إلا إذا كان هناك بنود معينة تمس عمل البنك يجب أن يوافق عليها البلد ، والعكس بالعكس . وهكذا نستطيع أن نتحدث عن الموضوع بشكل متكامل وعلى أنه مشروع محدد لكافة البلدان النامية بشكل عام . ولهذا أميل إلى أن أطلق على هذه السياسات الجديدة التى تطبق الآن من خلال التثبيت والتكيف الهيكلى على أنها أول مشروع أممى لرأس المال تتبلور معالمه بشكل واضح ودقيق لأول مرة فى تاريخ الرأسمالية فى تعاملها مع البلاد النامية . أممى بمعنى أنه برنامج عام ، لايميز بين بلد مثل تشيكوسلوفاكيا أو السودان أو توجو أو مصر . وهو عام أيضا ، لان جميع منطلقاته واحدة لاتميز بين بلد وآخر طبقا لمشاكله وأوضاعه الداخلية أو طبقا لمرحلة النمو التى وصل اليها .. الخ . وبهذه المناسبة كانت هناك - فى الاجتماع الأخير الذى عقد فى داكار لمجموعة الـ١٥ - إشارة واضحة الى ان الاصلاح الاقتصادى فى البلدان النامية ليست له وصفة واحدة، وانما يجب ان يراعى خصوصية المشكلات فى البلاد التى يطبق فيها كل على حدة .

على أية حال ، أود -تعقيبا على بعض القضايا التى اثيرت - ان اتحدث فى قضية كانت محل خلاف بين د. اسماعيل صبرى عبدالله وبين د سعيد النجار حول مسألة انخفاض معدل النمو أثناء تطبيق هذا البرنامج. إذ يقول د. سعيد إن المسألة مسألة خلاف إحصائى ، ولكنى لاأرى انها مسألة خلاف احصائى ، لانه من المؤكد أن الدخل بمصر قد انخفض لان برنامج التثبت والتكيف الهيكلى بطبيعته انكماشى . وهذا أمر لاينكره الصندوق ولا البنك . والنشرة الاخيرة التى تصدر بعنوان (التمويل والتنمية) التى يصدرها البنك والصندوق فيها جدول هام واضح جدا يثبت فيه أحد خبراء الصندوق كيف انخفض معدل النمو فى كل الدول التى إرتضت هذه البرنامج مع أنها حققت فائضا فى ميزانها التجارى وخفضت من عجز الموازنة العامة للدولة وزادت من احتياطياتها الدولية . وهذه هى

فى الواقع عناصر النجاح التى يركز عليها الصندوق، لاننا اذا تساءلنا ما الهدف الجوهرى من برنامج التثبيت فسوف نجد أنه حسب تعريف أحد الخبراء يقول ان "هذا البرنامج عبارة عن حزمة السياسات التى تؤدى إلى وصول البلد إلى ذلك الوضع الذى يكون فيه العجز المتبقى فى الحساب الجارى قادرا على تمويل نفسه من خلال تحويلات من الخارج بشكل تطوعى بدون أن يؤدى هذا الى زيادة كبيرة فى المديونية، وبحيث يتوافق هذا مع قدرة البلد على خدمة الدين" هذا هو الهدف الجوهرى لتلك البرامج الذى يجب أن نضعه فى الذهن أما مسألة أن يكون لنا أهداف اخرى ونحملها للبرنامج أكثر مما يطيق ، فان المسألة فى الواقع تصبح محل نظر، لان عناصر النجاح فعلا التى يرتكز عليها الصندوق والبنك هي تقليل العجز فى الميزان التجارى وخفض عجز الموازنة وزيادة الاحتياطات الدولية، بغض النظر عما يكابده البلد من ركود وتضخم وبطالة متزايدة وتدهور فى مستوى المعيشة .

والغريب فى الامر ان(عناصر النجاح هذه) تتم فى ضوء سياسات انكماشية. ومن هنا فان المخاطر التى تنجم عن هذه السياسات هى اعاقة قوى العرض نفسها. والدليل على ذلك نراه فى البلدان التى سبقتنا الى تطبيق هذه البرامج ولها خبرة طويلة - كما أشار د. جودة - مثل شيلى والمكسيك ...الخ اذ سنجد انه رغم مرور عقدين من الزمان على مثل هذه البرامج فى هذه البلدان الا ان الوعود التى وعدها بها الصندوق والبنك فى مجال زيادة النمو وعلاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة لم تتحقق .

فلو اخذنا حالة المكسيك، على سبيل المثال، سنجد أن المكسيك - منذ عام ١٩٧٦ - كان لديها برنامج التكيف والتثبيت. وفى الستينات أيضا كان هناك مثل هذه البرامج فى بعض دول أمريكا اللاتينية . وقد تمخض هذا فى حالة المكسيك عن استقبالها للمزيد من رؤوس الاموال التى زاولت نشاطها فى (المناطق الحرة). حيث وفدت اليها رؤوس أموال أمريكية وأوروبية ويابانية للاستفادة من عنصر العمل الرخيص فى المكسيك. ويوجد الآن لكبريات الشركات الأمريكية والاوروبية واليابانية فروع فى هذه المناطق . وحسب آخر بيانات نجد ان الميزة التى اكتسبتها المكسيك

فى صورة عملات حرة من هذه المناطق لاتتعدى ١,٧ مليار دولار، فى حين أن مبالغ خدمة ديون المكسيك تزيد عن ١٧ مليار دولار . أى أن الدخل الذى يأتى للمكسيك من نشاط رؤوس الاموال الاجنبيه لايكفى لدفع ١٠٪من خدمة هذه الديون . وحينما نتأمل فى باقى نتائج وصفة التثبيت والتكيف الهيكلى فى المكسيك - بعد هذه الفترة الطويلة نسبيا - وبخاصة فى مجالات خفض معدلات البطالة ، والنمو الاقتصادى ، وتقليل الميل للستدانة ...الخ فسوف نجد أنها نتائج محبطة . ولهذا فان قضية زيادة العرض وقضية التنمية هى مسألة لاتتعلق اطلاقا بالاهداف التى يسعى اليها برنامج التثبيت وبرنامج التكيف الهيكلى. وهذه مسألة أصبح يتحدث عنها بعض الاقتصاديين المصريين وبعض مفكرى العالم الثالث . هناك دراسات كثيرة فى الدوريات العملية تتحدث عن هذه المسألة . وعندما نتساءل مثلا لماذا لايستجيب الاستثمار للحوافز التى أعطيت له فى ضوء برامج التثبيت والتكيف الهيكلى؟ هنا نجد أن ضعف استثمار القطاع العام اليوم يؤثر على الاستثمار العام فى البنية الاساسية يتأثر الاستثمار فى القطاع الخاص . اذن القضية هنا هى كيف يمكن - فى الفترة القادمة - أن يكون هناك بديل.ا البديل - فى الواقع - بدأت بعض النظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة تطرح بعض بذوره . وأذكر هنا التقرير الذى صدر فى أديس أبابا عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩١ وهو يتحدث عن سياسات بديلة لبرامج التثبيت بعد أن فشلت تلك البرامج فى البلدان التى طبقتها .

فجوة الموارد وعجز الموازنة

عثمان محمد عثمان :

فى الحقيقة ساحاول الالتزام بتوجيهات ادارة الندوة بالحديث أولا عن دور التخطيط . ولن اكتفى بالحديث عن البرنامج لان الغرض من ندوتنا هو الربط بين القضيتين وبالتالى سالتزم بتناول احد محار البرنامج وليس كل العناصر، ثم ساحاول الالتزام بالحديث عن الواقع المصرى ، مع الالتزام بالوقت ، وبتعريف دور التخطيط الذى قاله د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن. وأعتقد انه يقدم لنا مضمونا للتخطيط لو التزمنا به وحاولنا التحرك فى اطاره ربما انجزنا شيئا ومن نص حديث د. ابراهيم فى الجلسة السابقة ، تحدث عن التخطيط باعتباره توزيعا للموارد الاستثمارية المتاحة وتقديم تقديرات عن معالم أو اطار الاقتصاد الكلى . وربما قد يفهم من هذا أن التخطيط لم يشتمل على تفاصيل جوانب السياسات الاقتصادية . وأيضا بنص عبارة د. ابراهيم حلمى (أنه لم يكن مسموحا لوزير

التخطيط أن يتناول أو يتعامل مع الموازنة العامة) . وبغض النظر عن ماكان يتم وما ذال يجرى فى مصر ، فإن هذا الفصل التعسفى لايمت للتخطيط بشئ حتى فى ضوء المفهوم المشار إليه باعتبار التخطيط توزيعا للموارد الاستثمارية المتاحة وتقديم تقديرات عامة .

ففى اعتقادى لايجب أن نتوقع أن تكون مهمة التخطيط أكبر من هذه المحاور الثلاثة :

١-تحديد صورة الاطار الكلى للإقتصاد وهذه ليست مهمة سهلة .

٢- المشاركة فى وضع السياسات الا قتصادية التى تضمن سير المتغيرات الكلية فى مسار أقرب مايكون إلى الاجماليات المتضمنة فى التوازن الكلى . ولعل التعبير التفصيلى الذى تفضل به د. سعيد النجار هو اقرب الى هذه الوظيفة وسيكون عندى مصفوفة قائمة بالمتغيرات الاقتصادية. ومهمة التخطيط أن يتعرف على ماهى الصورة التوازنية لعلاقة هذه الاجماليات ببعضها . وما هى أدوات السياسة الاقتصادية المطلوبة للتأثير فى هذه المتغيرات بالإضافة إلى المهمة الثالثة أو الجزئية الثالثة فى هذا الدور .

٣- الإشراف على متابعة البرنامج الاستثمارى فى الاقتصاد . وأقصد هنا الاستثمارات العامة والخاصة معا . هذا التوسيع لدور التخطيط فى مجال الاستثمار - بمعنى المتابعة وأن دور التخطيط لايقتصر على توزيع الاستثمارات العامة فى الاقتصاد القومى - يستطيع تغييرا فى نطاق مسئولية التخطيط عن مشروعات الاستثمار ، وكذلك تغييرا فى نوعية الادوات فى تخصيص الموارد المتاحة ، ومن باب أولى المؤسسات المعنية بالاستثمار بحيث ينتهى التقسيم الجزافى ما بين استثمارات الجهاز الادارى والهيئات الاقتصادية، والقطاع العام، ومشروعات القانون ٤٣، والاستثمار فى المناطق العمرانية الجديدة . فكل نوع من هذه الاستثمارات له جهة ادارية مسئولة عنه . ومن ناحية اخرى ، التضييق فى مسئوليةالتخطيط فى الاطار الكلى على عمل تقديرات كلية للاقتصاد الكلى . هذا التضييق لايعنى ابتعاده عن مراحل اعداد هذه التقديرات بما يتطلبه ذلك من دراسات تحليلية يقوم بها معهد التخطيط مثلا أو أية جهة اخرى وحوار مستقل مع الاطراف المختلفة للوصول الى توافق حول الادوار النسبية لكل منها لتحديد هذه الادوار بالاضافةالى رسم السياسات الاقتصادية فى جوانبها المختلفة .

بغير هذه المشاركة يصبح الاطار العام للتوازن الكلى مجرد صورة رقمية لاتقيس شيئا ولاتوجه أحدا لاية وجهة ولا تحفز طرفا لاستقراء المؤشرات الحقيقية . ولكى اوضح هذه المسألة - خاصة فى

ضوء برنامج التثبيت والتكيف الحالى - ساركز على أحد المعايير المشروطية وهو المتعلق بضرورة تخفيض عجز الموازنه كتطبيق لكيف يكون التخطيط مؤديا لهذا الدور أو المضمون. إذا اخترنا احدى المشكلات التى ستواجه السياسة الاقتصادية كهدف هو ملتزم به الآن - طبقا للمشروطية - ان يخفض عجز الموازنة العامة .هناك بلا شك مشكلة حقيقية ، فلابد من تخفيض عجز الموازنة سواء أراد الصندوق ذلك أو استشعر الاقتصاديون المصريون أو الإدارة الحكومية هذا الأمر . وفى تقديرى أن عدم السيطرة على عجز الموازنة العامة يعكس إما غياب دور التخطيط بمعناه الحقيقى ، أوانفصال التخطيط بهذا المعنى عن إدارة الاقتصاد القومى . فليس هناك وثيقة فى الخطة السنوية أو الخمسية تتحدث عن عجز متفاقم فى الموازنة العامة . لماذا ؟ لأن الموازنة العامة لاينبغى النظر إليها فقط باعتبارها أداة للسياسة المالية ، ومن ثم تنحصر مسئوليتها عند الخزانة العامة . إنما نقطة الانطلاق فى تقديرى هى ميزان الادخار/ الاستثمار Savings Investment Balance فهو العلاقة التى تلخص الإطار الكلى لمجمل البنود والعناصر التى تكلم عنها د. سعيد النجار.

وهنايثور السؤال: مسئولية من تصوير هذه العلاقة المالية العينية النقدية الحقيقية فى استقراء وتلخيص كل المتغيرات لكى تعطينا هذه الصورة التوازنية؟.. نحن نعلم البديهية التى تساوى نسبة الاستثمار الكلى إلى الناتج المحلى مع نسبة الادخار من المصادر المختلفة. وتتلخص فى الادخار المحلى بشقيه إدخار الأفراد (القطاع العائلى) والادخار العام، بالإضافة إلى الادخار الأجنبى الذى يكون فى النهاية كصورة ملخصة لحركة ميزان المدفوعات. الادخار الأجنبى يتساوى مع عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات. الخطورة هى اقتصار دور التخطيط على توزيع استثمارات الحكومة. ذلك يعنى (فى ضوء أوضاع الاقتصاد المصرى) أن التخطيط يتصرف فيما لا يملك. فهو يقوم بوضع أضعاف كبيرة ليست معقولة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادى وبالتالى لمعدل الاستثمار ثم تجئ الموازنة العامة بعجز هائل يمثل إدخار سالبا. فإما أن ينتقص من إجمالى الاستثمار المحلى، أويزيد من العجز الخارجى. هذه الصورة كانت خلال العقد المنصرم. وأنا حاولت أن أرجع إلى البيانات النهائية لتحديد هذه الصورة التوازنية. ففى ١٩٩٢/٨١ ـ أى بداية الخطة الخمسية الأولى ـ كان معدل الادخار المحلى حوالى ١٥٪، والإدخار العائلى كان ٥٢٨ من إجمالى الناتج المحلى. وهذا معدل غير قليل فى تقديرى. وبالربط بين الاثنين فى الصورة التوازنية والتخطيط يجب أن يعرف ذلك ويحسم ذلك ـ فى عجز الموازنة ١٣٪، أى الفائض العام سلبى بنسبة ١٣٪ من إجمالى الناتج المحلى. فى نهاية الخطة

زادت نسبة عجز الادخار العام إلى ١٤٪ وهذا أبعد ما يكون عن وجود تخطيط. ولأن الادخار الخاص ثابت تقريبا، انخفض معدل الادخار المحلى كما أشار د. اسماعيل. والمكمل لذلك هو عدم السيطرة على السياسة المالية وترك معدل الاستثمار رهنا بالقدرة على الاقتراض. وهذه القدرة انحسرت بكل تأكيد نتيجة ظروف التمويل الدولى فى الثمانينات. لذلك نجد أن معدل الاستثمار انخفض من ٣٠٪ فى بداية الخطة إلى ٢٤٪ فى نهايتها. وهذا تقدير مبالغ فى رأيى.

والأمر المثير للإنتباه، والذى يدعو للتساؤل هنا هو أن الادخار العام السلبى انخفض فى ١٩٩١/٩٠إلى أقل من ١٠٪ وهذا شئ جيد، ومعدل الاستثمار انخفض بنقطة مئوية واحدة، وهذا معقول. ولكن الادخار العائلى انخفض بأربع نقاط مئوية إلى حوالى ٢٤٪. وهكذا لا يمكن تقدير أن التخطيط قام بوضع تصور لاطار الاقتصد الكلى، وهو التعريف الذى تفضل به د. ابراهيم حلمى. وفى رأيى أنه يجب أن نلتزم أو نعرف التخطيط بهذا المعنى. حتى هذا الدور لم يكن موجودا. وهذه الصورة الفعلية تختلف إلى حد بعيد عن الاطر التى وردت فى وثائق الخطط الخمسية.

إذا عدنا إلى التساؤل الرئيسى: كيف نخفض عجز الموازنة العامة فى إطار برنامج التصحيح الهيكلى دون الإخلال بالأهداف العامة للنمو الاقتصادى وعدالة التوزيع والتطوير كما قال د.الإمام، فإن هذا الهدف يتطلب إجراءات تقليدية وغير تقليدية لزيادة الايرادات وترشيد النفقات. والأكثر من هذا كان هناك بعض الحيل المحاسبية بحيث يمكن القول إن تخفيض عجز الموازنة قد تم ـ لكن فيما يبدو لى ـ سواء عبر الإجراءات المالية الصريحة أو التعديلات بالمعالجة البيانية، مثل استبعاد استثمار شركات القطاع العام من الموازنة العامة الذى سينعكس مباشرة ويؤدى فى النهاية إلى تخفيض الاستثمارات العامة. وهنا سأوجز تصورى للآثار المحتملة لذلك، ومن ثم إمكانية قيام التخطيط بدور محدد فى إطار مرحلة التصحيح الهيكلى. ولى ثلاث ملاحظات ختامية.

أولا: من الناحية المحاسبية: إن تخفيض الانفاق العام ـ وخاصة الانفاق الاستثمارى مع وضع تقديرات طموحة للايرادات سيخفض عجز الموازنة. هذا صحيح محاسبيا. لكن يمكن إثبات العكس باستخدام نموذج توازن عام، أو حتى بواسطة المضاعف المحاسبى، فالاقتصاد نام. وبالتالى فإن فرضية تخفيض جانب المصروفات دون أن ينخفض جانب الإيرادات لا تتحقق. فمن الذى زفترض أو تأكد من أن السياسة الانكماشية فى الانفاق العام لن تنعكس بدوره على الايرادات العامة؟ بعبارة أخرى، هذا التحليل أو هذا الاختيار من الذى يجب أن يقوم به؟؟.

ثانيا: إن علاقة الموازنة العامة بقطاع الأعمال أصبحت عائمة أو غير محدودة. فلا زال الفائض المرحل يمثل مصدرا للإيرادات العامة ولكن الموازنة العامة لم تعد تمول استثمارات هذا القطاع. فمن يحدد توسعات هذا القطاع باستثمارات جديدة؟ من يقدر الاستثمارات فى المشروعات القائمة للتجديد أو الإحلال أو إضافة خطوط إنتاج جديدة؟ وماذا لو قررت إدارات الشركات القابضة إعادة استثمار نسبة كبيرة من أرباحها (وبالفعل اتخذنا قرارا فى إحدى الشركات القابضة بهذا المعنى.. آلخ). إن مسئولية وزير قطاع الأعمال تقتصر ـ حسب القانون ـ على تحقيق هذا القطاع للسياسة العامة. ولم يجئ أكثر من ه هذه العبارة، بالإضافة إلى بعض المسئوليات الإدارية مثل أنه رئيس الجمعية العامة للشركات القابضة. فمن يحدد هذه السياسة وزير قطاع الأعمال أم جهة أخرى.

ثالثا: هناك دائما الافتراض بأن تقليص دور الحكومة وتخفيض استثمارات القطاع العام سيؤدى إلى زيادة وتوسيع القطاع الخاص فى احدى الدراسات التى اشتركت فيها اختبرنا ما يسمى بال Crowding-out ولكنه لم يكن موجودا فى حالة مصر. وقد يكون النموذج الذى اخترناه خطأ. ولكن مثل هذه الدراسات ـ كما أشار د. جودة ـ من الذى يجب أن يقوم بها؟.

واختتم الآن بأرقام واقعية يمكن أن تؤكد أو تضع علامة استفهام كبيرة. إذ أن تقديرات الخطة الخمسية الحالية تشير إلى أن خمس الاستثمارات ستخصص لمشروعات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والجهات الخدمية، أى الدور التقليدى للدولة.

وهناك تقسيم جديد للاستثمارات فى الوثيقة الحالية، انه فرق بين استثمارات الجهاز الإدارى للدولة، واستثمارات قطاع الأعمال الذى يقسمه إلى قطاع أعمال عام وقطاع أعمال خاص.. الخ. نجد أن ٤٦٪ من إجمالى الاستثمارات مخصصة للقطاع الخاص، أى أكثر من ٨٠٪ من استثمارات قطاع الأعمال. وشركات قانون ٢٠٣ لم تحصل إلا على أقل من ٩ مليارات خلال ٥ سنوات مخصصة للإحلال والتجديد، وهذه نسبة تمثل أقل من ١٪ من إجمالى رصيد رأس المال. وهذه نسبة منخفضة للغاية، أى أننا سنترك هذه الأصول لتبلى. طبعا ليس لدى اعتراض مبدئى على هذا التوزيع للاستثمارات، إذ يقوم القطاع الخاص بـ ٨٠٪ أو ٩٠٪ من الاستثمارات، لا بأس، ولكن السؤال فيما يتعلق بالتخطيط ذو شقين:

١- كيف أمكن تحديد هذا التوزيع وتقدير حجم مساهمة القطاع الخاص؟ لا أدرى.

٢- ما هى الآليات والأدوات التى ستتبع لكى تتحقق هذه المشاركة؟

فى ظنى أن الإجابة على هذين السؤالين هى التى تبين ما إذا كنا قمنا بتخطيط، وبمارسه ونطور وسائله أم لا بما يتفق مع هذه التطورات وخاصة الالتزام ببرنامج الإصلاح الهيكلى.

عصام منتصر:

أرقام انخفاض عجز الموازنة هل هى أرقام موازنة؟ أم أرقام حسابات ختامية؟

عثمان محمد عثمان:

أرقام الحساب الختامى حتى ٨٩/ ١٩٩٠.

عصام منتصر:

إذن الحساب الختامى لكل هذه السنوات كان العجز الحقيقى فيه ضعف أو أكثر من العجز المخطط وهذا عندما تقول الحكومة اليوم إن العجز انخفض بمقدار معين يجب أن نتظر الحسابات الختامية.

جودة عبد الخالق:

تكلم د. عثمان عن عام ١٩٨٢/٨١، فلو كان معدل الإدخار المحلى ١٥٪ ومعدل الإدخار العائلى ٢٨٪ وعجز الموازنة هو الادخار العام ـ ١٣٪، هل معنى ذلك أن العجز الخارجى الجارى كان صفرا؟.

عثمان محمد عثمان:

معدل الادخار المحلى كان ١٥٪ ومعدل الاستثمار كان ٣٠٪ وعجز الحساب الجارى ١٥٪.

سعيد النجار:

نقطة نظام ياسيدى الرئيس. أنا أرجوا رجاءً، حارا، لا يجوز الدخول فى مثل هذه الأرقام فنحن نتكلم عن وظيفة التخطيط فى النظام، فلا نريد أن ندخل فى تفاصيل حول الأرقام. ولكننا نريد معرفة ما هى الوظيفة التخطيطية. كما قال د. مصطفى السعيد، د. اسماعيل صبرى عبد الله، وجزء كبير مما قلته. نرجو عدم الدخول فى تفاصيل. فكل الخلاف حول الأرقام يوضع تحت شئ واحد: كيف سيقوم القطاع الخاص بالوظيفة المقدره له فى الخطة الخمسية الثالثة لأن العبء عليه أكثر.

فإذا أردنا أن نطرح شيئا لابد أن يكون لدينا تصور، لأن هذه الندوة ندوة كيفية، وليست كمية كما افهمها. ولكننا عندما نتحدث فى أشياء كيفية نضطر لاستخدام الأرقام للتدليل عليها فقط. ولكنها تكون وسيلة أكثر منها غاية فى ذاتها، وأرجو ألا يكون فهمى خاطئا.

عبد الفتاح ناصف:

هذا فهم سليم، وفى النهاية إذا كنا نأخذ الأرقام فللايضاح وتوضيح الأفكار.

نظام سعرى متوازن

عصام منتصر:

اسمحوا لى فى البداية أن أقوم ببعض التعقيبات البسيطة على الآراء التى سمعتها، ثم أطرح تساؤلا حول الموضوع الأساسى للندوة وهو التخطيط فى ظل اقتصاد قائم على آليات السوق.

بالنسبة للملاحظة الأولى الخاصة بالسيولة والإدخار، وهو الموضوع الذى أثاره أستاذنا الكبير د.إسماعيل صبرى عبد الله. فمع تحرير ميزان رأس المال ـ فى ميزان المدفوعات ـ أصبحت كمية النقود لا نستطيع تقديرها جيدا. لماذا؟ لأننا نقيس كمية النقود على أنهاTime Deposits Demand Deposits والنوع الثانى يشتمل على الودائع بالعملات الأجنبية وبالجنية المصرى. إذن نحن نفرق بين: National Money, Deomestic Money Supply لماذا؟ لأن هناك باستمرار إحلال عملة، ما بين الجنيه المصرى والعملات الأجنبية. أيضا، هناك مصريون كثيرون لديهم أصول مالية فى الخارج بالدولارات. هل هذه تحتسب ضمن كمية النقود؟ لا تحتسب، ولكنها تذهب وتأتى باستمرار وبالتالى أصبحت كمية النقود غير محددة. ولا نستطيع أن نتكلم عن السيطرة عليها، فهى خارجة عن السيطرة.

النقطة الثانية: وهى سياسات التثبيت والنمو الاقتصادى. وقبل أن أتحدث فى هذه النقطة، أقول بالنسبة للادخار، الادخار العينى ـ إننا دخلنا مجال الدورات الاقتصادية الآن حتى بدون أن نشعر، لأننا فتحنا ميزان المدفوعات بالكامل. وبما أننا دخلنا مجال الدورات الاقتصادية، فقد أصبح لدينا تراكم فى المخزون وكساد، وهذا يؤثر فى الادخار الداخلى. وبالتالى أصبح الادخار العينى يتذبذب مع الدورات الاقتصادية ومع حالة العمالة، ومع الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى وبما أننا نقيس الادخار بالدخل ناقصا الاستهلاك وبما أن الدخل بياناته غير مضبوطة والاستهلاك بياناته غير

مضبوطه، فهذا شئ تقريبى بحت. أما بخصوص سياسات التثبيت والنمو الاقتصادى، فإن الذى حدث فى مصر منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٨٩ أن الإنفاق المحلى وهو الاستهلاك العائلى والاستهلاك العام والاستثمار زاد حوالى ١٣ مرة: الإنفاق المحلى النقدى زاد حوالى ١٣ مرة، فى حين أن الناتج الحقيقى زاد مرتين ونصف. فنحن كنا نعيش Far Beyond Our Means وبالتالى لما بدأت سياسات التثبيت، كان لابد إعادة نوع من التوازن بين هذين المتغيرين: الناتج الحقيقى، والإنفاق المالى. فكان الهدف من سياسات التثبيت تحقيق التوازن بتخفيض الإنفاق وعندما ينخفض الإنفاق النقدى فإنه ـ بطبيعة الحال ـ يؤثر على الدخل الحقيقى، لأن الاقتصاد القومى عندما أصبح موجها داخليا نحو معدل إنفاق محلى عالى أصبح يتزايد كل سنة بـ ٣٠: ٤٠٪ . فعندما خفضنا هذا الإنفاق، بدأ الدخل ينكمش أيضا. ولا شك أننا فى حالة إنكماش . وأنا من المعتقدين بأن النمو عندنا حاليا بالسلب، ومن المقتنعين أن هذا يمكن أن يكون مجالا يقلل الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومى، ويمكن أن ننطلق من هنا لو تواجدت ظروف أخرى.

الفكرة فى سياسات التكيف الهيكلى أن غرضها الأساسى يتمثل فى إصلاح النظام السعرى. وفى ظل فلسفة الصندوق والبنك. ينبغى أساسا وضع نظام سعرى متوازن حيث نخلق بيئة اقتصاد كلى مناسبة ثم نخلق نظاما سعريا مناسبا والمفروض أن هذا النظام السعرى يسمح بالنمو. فسياسات التكيف الهيكلى ليست سياسات نمو ولكنها سياسات إصلاح لنظام سعرى. ولكن هل فعلا الاقتصاد من خلال السوق عندنا وهو سوق بدائى واحتكارى وليس فيه معلومات ـ هل سيتحقق فيه فعلا التكيف الهيكلى الذى تفرضه النظرية؟ أنا أعتقد أن هذا غير ممكن. وبالتالى فلابد للتكيف من آلية تخطيطية لمساعدة السوق على عملية التكيف.

النقطة الأخيرة: بالنسبة للتخطيط، أنا أعتقد أن هناك شبه إجماع على الحاجة إلى آلية ما. ولا ننسى أن التحول ليس تحولا اقتصاديا فقط ولكنه تحول اقتصادى وسياسى فى المقام الأول. فى الواقع، أن جزءًا من التحول هو تقليص سلطات الحكومة المالية والاقتصادية وبالتالى تقليص سلطاتها أى الحد من قدراتها. فلابد من أن يكون هناك تغيير سياسى فى المرحلة القادمة فتحت إشراف من سيكون هذا التخطيط هل فى ظل الإطار الحكومى أم ستكون له استقلالية ذاتية، لأن جزءا من أهداف التخطيط يتمثل فى وضع تصور لمجتمع جديد. فهل سيكون هذا فى ظل الإطار الحكومى والسياسى القائم أم أنه سيكون له شئ من الحرية الذاتية. هذا سؤال مطروح وأحب أن أسمع إجابة عليه.

الحاجة إلى مؤشرات جديدة

إسماعيل صبرى عبد الله:

إن حاجة الاقتصاد المصرى للإصلاح حقيقة.. وأنا طالبت بها فى المؤتمر الاقتصادى الذى أداره د.إبراهيم حلمى فى ١٩٨٢. والورقة التى قدمتها كان بها ٧ دلالات اقتصادية رئيسية وطالبت بالإصلاح الاقتصادى وكتبت فى الصحف بالدقة التى قلتها: إننا نعيش على أكثر مما ننتج بكثير وأنه آن الأوان لضبط العملية. وضبط العملية قضية أخرى. ولكن المهم أن انتقاد فكرة الصندوق ليست شهادة ضمنية بأن الاقتصاد لم يكن فى حاجة إلى إصلاح. بل بالعكس، فهو فى حاجة إلى إصلاح وإصلاح حقيقى. وكان موضوع كلامى الأساسى هو التخطيط التأشيرى. فالتحول لاقتصاديات السوق يصطحب الانتقال من التخطيط الإلزامى إلى التخطيط التأشيرى وكلاهما مركزى ولكن الإلزامى ينفذ بالأمر فى حين ينفذ التأشيرى عن طريق استخدام أدوات السياسة الاقتصادية. ولكن متى ينجح التخطيط التأشيرى؟ هناك شرطان:

الشرط الأول: ليس فقط توافر المعلومات وإنما ممارسة عدد ضخم من القياسات الاقتصادية. وعندما نأخذ الولايات المتحدة مثلا فإن لديها المؤشرات التقليدية، ولكن هناك مؤشرات أخرى مثل مؤشر إنفاق المستهلكين ومؤشر بناء المساكن الجديدة، ومؤشر لمشتريات السيارات الجديدة أى يوجد عدد ضخم من المؤشرات التى تستخدم. ولديهم مؤشر مركب لأداء الاقتصاد يتكون من أربعة مؤشرات. إذن نحن لسنا فى حاجة لمعلومات فقط.، بل إننا محتاجون لإجراء إحصاءات وقياسات لم تعرفها مصر قبل ذلك.

الشرط الثانى: هو مدى استجابة الاقتصاد والجمهور بصفة عامة لمؤشرات السياسات الحكومية. فعندما يقوم بنك الاحتياطى الفيدرالى بتخفيض سعر الفائدة ٠,٥ ٪ فإنه يؤثر فى جميع القطاعات لأن الاستجابة سريعة ومباشرة، فالوقت يعنى المال. والنقود كلهاتدور فى البنوك وليس هناك نظام مصرفى مواز كما هو الحال عندنا. وهناك جو الأعمال وعقلية رجل الأعمال غير السائدة عندنا. وأكبر دليل على ذلك أن اثر رفع سعر الفائدة عندنا لم يؤد ـ بشكل واضح ـ لزيادة الودائع. إذن رد الفعل فيه تأخير باستمرار. والتخطيط التأشيرى عندنا يجب أن يأخذ فى اعتباره احتمالات تأخر الاستجابة للإجراء المتخذ.

ويبين الاثنان معا أن مهمة التخطيط التأشيرى تحتاج لجهد علمى ضخم لأن من يقوم بها باستقلال يقدم للدوله ـ لصانع القرار السياسى ـ خيارات. فالمخطط لا يتخذ قرارا أبداً ولكنه يقول هذه صورة وهذه نتائجها السلبية والإيجابية. لماذا؟ لأن أى إجراء اقتصادى هام يفيد بعض الناس فى المجتمع ويضر آخرين. ووظيفة رجل السياسة هى إجراء هذه الموازنات بين القوى الاجتماعية. ولكن إعداد التخطيط التأشيرى ومتابعة البيانات وتحليلها أولا بأول وفهم دلالتها هى مجهود علمى واعتقد أن القادرن عليه فى مصر عدد محدود من الناس.

الحاجة للدراسات المستقبلية

النقطة الأخيرة: تتعلق بمشكلة الدراسات المستقبلية. فليس صحيحا أن أجهزة التخطيط تفكر للعشرين عاما القادمة. لكن هناك فى كل دولة أجهزة ومعاهد بحوث تقوم باستكشاف المستقبل فقط. ويأخذ جهاز التخطيط نتائج هذه الجهات. فلا يستطيع جهاز التخطيط ـ مثلا ـ أن يتابع تطور التكنولوجيا فى العالم، لايمكن لأن هناك معهدا متخصصا فى التكنولوجيا يتابع أبناءها. وخلاصته القول إن التخطيط يجب أن يكون تخطيطا تأشيريا وهذا التخطيط التأشيرى صعب ويحتاج لمقومات. وإذا أردنا أن يسير الاقتصاد فى طريق رأسمالى واقتصاد حر، يجب أن نفهم مقومات النجاح الموجودة فيه، وما الذى يضع العقلانية فى اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية؟ وما معيار العقلانية فيها؟

محمود محمود الامام:

أريد أن أسمع منك يا د.إسماعيل من يقوم بهذا التخطيط التأشيرى؟ لأن هناك خوفا من وجود نظام سياسى أو حكومة ـ هى نفسها موضع تحول وتغير ـ تستخدم التخطيط التأشيرى كأداة دعائية. فنحن فى مرحلة انتقالية والنظام السياسى نفسه يتغير، فمن يقوم بالتخطيط التأشيرى؟ حتى لا يتحول إلى أداة دعائية ويكون له أساس منطقى وحقيقى.

إسماعيل صبرى عبد الله:

من غير السلطة المركزية. والمسألة بسيطة، فالحكومات فى الدول الغربية تتغير بسرعة جدا ورئيس الجمهورية الأمريكى يمكن أن يتغير بعد أربع سنوات لكن وجود هذه الأجهزة يستمد نفوذه ـ ليس من علاقة قانونية ـ وإنما من كفاءة ادائها. إذ أن OECD لا تستطيع أن تتخذ أى قرار تلزم به

الدول الأعضاء وكل اجتماعاتها عبارة عن تبادل للرأى. ولكنها اكتسبت وزنها الكبير من كفاءة الأبحاث والدراسات التى تجريها، إذ أنها هى التى تجعلها تعرض على الوزراء عند اجتماعهم مسائل مسنودة بحجج، فدور أجهزة التخطيط ـ فى أى بلد ـ تكون دالة فى مدى كفاءتها فعندما تكون كفؤة يكون لديك ردود على أى طلب يطلبه السياسى، وتقول له إذا فعلت كذا سيترتب عليه كذا وكذا. لأنه لا يعرف هذه النتائج فى العادة وبالتالى لا يكون قراره عقلانيا. ويمكن أن تتغير الحكومات وهناك من يطلقون على أنفسهم اليسار ومن يطلقون على أنفسهم اليمين. عندا تنتقل السلطة فى فرنسا مثلا من الاشتراكيين لأحزاب اليمين وبالعكس ستجد تأثير هذا على التخطيط التأشيرى هامشيا.

عصام منتصر:

أود أن أرى فى هذا المجال أن يكون لدى معهد التخطيط استقلالية ذاتية وموارد ذاتية.

محمود محمود الإمام:

الموضوع هو التخطيط والتكيف الهيكلى ـ كما قال د. سعيد ـ وليس مضمون السياسات وانعكاساتها إلى غير ذلك. أنا أرى أن هناك اتجاهات لدى د. مصطفى السعيد ود. سعيد النجار، فهما يناديان بمبادئ الميثاق: الكفاءة والعدل. ولكنهما يختلفان فى أدوات تحقيق ذلك ـ والاختلاف وارد ـ إنما المبادئ الأساسية يبدو أنها باقية فى المجتمع. وعدم تحقيق هذا يشير إلى أن هناك أخطاء معينة حدثت ومحاولة تصحيح الأخطاء شئ، ومحتويات البرامج التى نتكلم عنها شئ آخر.عندما نقول مثلا التحكم فى عرض النقود ، هذه عملية صعبة. د.عصام قال أن هذا التحكم غير موجود. إذن هناك مهمة لجهاز التخطيط أن يقول إلى أى حد تكون أدوات السياسة الاقتصادية قادرة على إدارة شئون الاقتصاد وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية. إنما التحكم يصل إلى ٥ أو ١٠٪، هذه مسألة تطبيقية وليست مسألة وظيفية، هناك وظيفة معينة فى الممارسة حيث يقدم الجهاز المؤشرات التى تمكن صانع السياسات ـ وهو غير المخطط ـ من اتخاذ القرار. وبالتالى أصل إلى نقطة اختلف فيها مع د.سعيد وهى الخاصة بأن معهد التخطيط يتحول إلى معهد سياسات. هو معهد لوضع أسس رسم السياسات، وليس للسياسات. وهذه تفرقة مهمة، وعندما اتحدث عن خفض عجز الموازنة فهذا شئ ليس من السياسة. السياسة هى التحكم فى الموازنة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادى. قد يكون

هناك عجز، وقد يكون هناك فائض. إذن عملية التحكم فى خفض عجز الموازنة عملية مرحلية فى ضوء أن هناك عجزا كبيرا. والوظيفة الحقيقية للتخطيط ليست هى الخفض أو الزيادة، وإنما هى كيف نستخدم الموازنة؟ فهذه عملية ـ قيل فى هذا الحوار ـ مثل عملية تعبئة المدخرات. لأنه ما معنى عجز الموازنة؟ إذن تكون وظيفة الميزانية فى هذه الحالة حينما تكون مدخرات القطاع الخاص متاحة ـ هى تعبئة هذه المدخرات إما بوسائل مباشرة بمعنى حث الناس على الاستثمار، أما إذا وجدت أن الناس نائمون تدخل الموازنة لتستقطب الاستثمارات. وهنا لا تتمثل العملية فى أن تحل كميا محل الاستثمار الخاص إنما تحل نوعيا، بمعنى أن تأخذ بالاستثمارات ذات الآثار المستحثة للاستثمار الخاص. وفى هذه الحالة تصبح عملية قيادة القطاع العام للتنمية ليس بحجم هذا القطاع ـ كما يفسر دائما ليصبح تقليل دور القطاع العام هو المطلوب ـ وإنما دور هذا القطاع يكون مرسوما فى التخطيط.

إن عملية تحرير التجارة الخارجية ـ فى الواقع ـ عملية تطرح فى إطار ليس بموضعها. د. سعيد تكلم مثلا عن العلاقة بين سعر الصرف وسعر Purchasing Power Parity كان يتكلم فى الواقع عن ماذا؟ عندما جاءتنى مجموعة من البنك الدولى تقول نريد أن نفهم هذا الارتباط بالذات. فشرحت لهم أنه نتيجة الهياكل السعرية الموجودة ـ ولا أقول إنها صح أو خطأ ـ كانت قوة شراء الجنيه المصرى أكبر بكثير جدا من سعر الصرف الخارجى. وبالتالى عندما نتكلم عن سياسة سعر الصرف يحدث الآتى: أنه لكي أقول إن سعر الصرف أقل مما يجب بدليل وجود عجز أصححه، يصبح علينا أن نزيد الهوة بين تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف. وبالتالى يكون حتما أن أى توقع للإصلاح عن هذا الطريق معناه زيادة الأسعار المحلية. فإذا قلنا إن الدولار كان وقتها بـ ٤٠ قرشا، والقوة الشرائية للدولار داخل البلد ١٠ قروش، وفى السوق الخارجية كان حوالى ٧٠ قرشا، فمعنى ذلك أننى أضاعف الأسعار المحلية ليس ٤ مرات، إنما ٧ مرات. وعندما أضاعف الأسعار المحلية، فإننى أحل مشكلة اقتصاد متخلف فى الإنتاج عن طريق الحد من الاستهلاك. فهل المطلوب التحكم فى الطلب أم أن هناك تحكما فى الإنتاج؟ إذ قضية سعر الصرف مغلوطة من أساسها. فإذن كانت نقطة البدء أن أرفع سعر الصرف ليتناسب مع تعادل القوة الشرائية ثم أحرك الاثنين معا. إنما الدخول مباشرة فى هذا لم يحدث. لماذا؟ لأن التخطيط لم يتكلم أبدا عن الأسعار وأنا أذكر أنه فى الستينات لما طلب منا أن نعد مشروعا لجهاز الأسعار قلت لهم إن نتيجته ستكون نائب وزير وخمسة فراشين معه واثنين وكلاء وسيتحول إلى جهاز تسعير. فالأسعار وظيفة تخطيطية، توضع خطط للأسعار ضمن العمل

التخطيطى ثم تترك عملية التسعير لوحدات قطاع الأعمال ولا يدخل فيها قطاع الإدارة أبدا. إذن القضية ليست السوق أو عدم السوق. إنما هى سوء التحكم فى عملية تخطيط الأسعار. وعندما نتكلم عن سعر الصرف كأداة، فالذى يحدث أن سعر الصرف وصل إلى ٣٣٠ قرشا أى ثمانية أضعاف. وسرعة تغير الأسعار المحلية بأسرع من الأسعار الخارجية ـ نتيجة سعر الصرف ـ معناه أن الاستيراد يصبح أكثر قابلية عن ذي قبل لأن الأسعار المحلية شديدة الارتفاع بالقياس بالأسعار الخارجية. إذن هذه السياسة سلبية. ولكى نبين هذا الكلام يجب أن تكون هناك نظرة بعيدة المدى يقوم بها التخطيط.

وهذا يرتبط بنقطة توجيه الموارد للتصدير، أى التخصص فى التصدير. لكن ليس هناك شئ إسمه تخصص فى التصدير. وتجربة النمور الأربعة تقول بأن مرحلة الانتقال من الاعتماد على الواردات إلى القدرة على التصدير، وليس التصدير، تمر من خلال مرحلة تكامل الاقتصاد الداخلى. ومشكلة الاقتصاد المصرى ـ وأى اقتصاد نام ـ أنه بمجرد أن يقوم بالتصدير يستورد كل المستلزمات. فنجد أن ما يحدث هو نتيجة تطور فى النظام الاقتصادى العالمى. فقديما كانوا يأخذون المواد الأولية ويصدرون المصنعة. والآن يصدرون المواد الوسيطة لكى تدخل فى المنتجات النهائية. إذن التغير يعنى أن مهمة التخطيط فى المرحلة الأولى من التصنيع هى عملية إقامة حد أدنى من التكامل داخل الاقتصاد. وهذا لا يكون إلا بالدخول فى الصناعات المغذية. وهذا لا يأتى من فراغ. لأن الطلب على هذه الصناعات المغذية لا يأتى إلا بالطلب على العملية الإنتاجية نفسها. وعدم وجود هذه العملية الإنتاجية، يجعل عملية الإحلال محل الواردات تأتى باستمرار بمواد مستلزمات الإنتاج من الخارج، لأنه يبدأ بالطلب النهائى وهو الاستهلاك المحلى أو أحيانا الاستثمار. إذن هذه الدورة ليست واضحة ولا يعكسها ـ بأى حال من الأحوال ـ السوق. فالسوق يعكس هيكل الطلب الموجودة. فإذا تحدثنا عن هيكل الصادرات نبدأ الدخول فى متاهات تعيدنا إلى العناصر الأساسية لعمليات الكفاءة. وكانوا قديما يتحدثون عن الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الفنية. والكفاءة الاقتصادية تنقسم إلى نوعين: كفاءة فى التخصص وكفاءة فى التوزيع، ومن هنا يرتبط الاثنان فى نقطة توزيع الدخل..الخ. والقضية هنا هى الكفاءة اقتصاديه والكفاءة الفنية. وهذه لا تأتى بسياسات مالية. فالجماعة التى درست كيف تصنع ملابس جاهزة جيدة استفادت من عملها. إنما رفع السعر أو خفض السعر، أو زيادة سعر القطن، أو ترك القطن للفلاح، ليس هذا ما يصنع الكفاءة الفنية فالكفاءة الفنية هى التى تؤدى

إلى إيجاد المجال للتصدير. إن مشكلة سعر الصرف أنه سياسة عامة تؤدى إلى إرتفاع التكاليف فى الوقت الذى تؤدى فيه لامكانية تحفيز التصدير. طبعا عملية الاعتماد على آليات السوق تحتاج لوقت. فكما أقول كانت عملية التحكم فى الأسعار عملية خاطئة، إنما الكلام الذى نقوله ليس الاعتماد على آلية السوق، إنما التنبه إلى مغزى آليات السوق. إذن نحن نريد إشارات. وهنا نقول إن التخطيط أدعى ـ فى وقت من الأوقات ـ أنه يحقق هذه الوظيفة التوازنية. ولكن هذا التوزان كان محاسبيا وليس اقتصاديا، بمعنى أنه مصادر واستخدامات، ولم يتدخل السعر فى الوسط. إذن غياب هذه الأسباب ليس عيب أداة وإنما عيب منهج التخطيط الذى اتبع. وكلنا نذكر Real Financial Model الذى وضعه راجنر فريش بينما الذى طبقه كان Channel Model: نموذج توجيه الاستثمارات مع افتراض ثبات الأسعار وهذا طبعا كان نتيجة تعقيد النموذج. ولكن النموذج الأول الذى وضعه لم يجد مجالا للتطبيق حتى فى جهة أخرى. وبالرغم من تعقيد ذلك النموذج إلا أنه لابد منه لكى نستطيع وضع العناصر التى تستخدم فى رسم السياسات أمام المسئولين عنها.

وآتى الآن إلى النقطة الجوهرية فى عملية آليات السوق. فآليات السوق وكل هذه السياسات، هى فى الواقع سياسات قصيرة الأجل. وعمليات التوازن هى محاولة تصحيح المسارات. وعملية التثبيت نفسها نشأت فى ظل التغير الدولى نتيجة مقاومة التغيرات القصيرة والدورية ولكن القضية مختلفة فى عملية التنمية. وبدأ الناس ينتبهون لهذا، لأن النموذج الأساسى المحرك للفكر التخطيطى كان نموذجا نابعاً من نموذج هارود ـ دومار الذى يدخل فيه رأس المال كعنصر مُنْتَج ومُنْتِج. وبالتالى النموذج يقوم بإعادة توليد لعملية التوسع فى الطاقة الانتاجية مع ثبات الطبيعة والعمل . حاليا يحدث تغير جوهرى فى علم الاقتصاد. وأدوات التحليل الاقتصادى لم تواكبه بما فيه الكفاية. والتغير الأول ظهر تحت إسم البيئة، والبيئة كانت الطبيعة بين العناصر التى تعتبر معطاة. اليوم أصبح فيه حدود لهذه الطبيعة ومواصفات للعناصر الطبيعية. ولذلك يجب إدراج هذه العناصر ضمن عملية التغيير الاقتصادي حتى يمكن تحقيق الاستمرارية. وهكذا أصبحت مثل رأس المال مطلوبة فى عملية إعادة توليد النمو. العنصر الآخر الذى كان يعتبر معطى وخارج نموذج التخطيط، هو عنصر العمل. وفى ندوة بيروت اقترح د. اسماعيل صبرى أن ندخل الانتاجية. والإنتاجية ليست كنتيجة من نموذج الاقتصاد التحليلى الذى يتعامل مع خدمات عناصر الانتاج ويخرج من مقابلة دوال الإنتاج والاستخدام أو المنفعه بما يسمى الناتج المتوسط أو الحدى ومن ثم اشتقاق الإنتاجية من مقتضيات

التوازن: التنمية البشرية ـ التى بدأ الكلام عنها يزداد فى المرحلة الأخيرة ـ يعنى أن قضية الانتاجية تصبح صفة للإنسان نتيجة تكوينه والاستثمار فيه ونتيجة رفع النظرة إلى الإنسان من أنه مجرد عنصر، إلى إنه إنسان له طموحاته ونظرته ومطالبه فى التنمية. وبالتالى فإن إدخال الإنتاجية فى هذه الصورة يؤدى إلى إدخال العنصر البشرى بشكل جوهرى فى نموذج التنمية. إذن ما نحتاجه فنيا هو تطوير نموذج التنمية ليتسع عن نموذج هارود ـ دومار الخاص برأس المال ومعدلات الادخار. وإذا كان الادخار البشرى ينقص، فذلك لان المعين الذى نسحب منه انتاجيته يتدهور، والخدمات تسوء والعنف يزيد، والجهل يزيد، ونجد الناس الذين يفعلون هذه الأشياء حملة دبلومات إذن هنا قضية جوهرية، وعملية الإصلاح تزيد من هذا كما اتضح من ندوة كلية الاقتصاد التى عقدت فى العام الماضى. وتصبح القضية بالنسبة لنا كيف يتحول معهد التخطيط إلى جهاز لتطوير وتطويع النماذج الاقتصادية لأخذ عوامل الطبيعة فى الاعتبار، ومن ثم نصنع تصورات بعيدة المدى. ولا يبدأ التخطيط إلا بتصور بعيد المدى. ولكى يضع النماذج التى تساعد على التحليل الاقتصادى الكلى والتى تساعد صانع السياسة على رسم السياسة ـ هذه هى وظيفة المعهد. أما وظيفة الوزارة فليست مجرد وضع أرقام الاستثمارات. فإذا سحبت منها الاستثمارات توقفت . ولا يتمثل الأمر مثلا عند وضع أسس السياسات فى وجود عجز فى الموازنة نريد تخفيضه، ولكنه يتمثل فى وضع أدوات الموازنه، أدوات المالية العامة، وأدوات الاستثمارات، ووضع المؤشرات، ثم ينتهى إلى عملية المتابعة، ومجموعة البيانات والمؤشرات التى تكلم عنها د. إسماعيل صبرى عبد الله تقتضى من جهاز التخطيط ـ بما لديه من جهاز إحصائى وبيانات ـ أن يطور أسلوب حصوله على البيانات. فقديما كان يرسل استمارات وينتظر الرد عليها. ومن لا يرد عليه يرسل له إنذارا. وهذا الكلام غير وارد الآن فهناك تغير فى أسلوب الحصول على المعلومات وإدراك الجهاز الإحصائى لذلك.

وأريد أن أختتم بشئ. من الذى يخطط؟؟ وكيف نشرك الناس؟ فنحن نتكلم الآن عن المشاركة غير المذكورة فى برامج التشبيت لأنه أصبح من عناصر «المشروطية» كلمة الديموقراطية وحقوق الإنسان. هذه موجودة نظريا ولكنهم ينكرون حقوق الشعوب. حقوق الإنسان شئ كبير جدا، لكنهم يعتدون على حقوق الإنسان. إنما المشكلة الأساسية أنه عندما نقول بالمشاركة ـ وهناك كلام قيل الآن ـ أن يجلس رجال الأعمال مع الحكومة، فأين هم العمال؟ هل الشعب رجال أعمال وفقط، أم أن العمال لهم دور. وبالتالى نعود إلى ما كان حادثا فى بداية عهد التخطيط عندما كان هناك مجلس

التخطيط وكان فيه أعضاء من داخل الحكومة ـ الجهاز الرسمى ـ ومن خارج الحكومة. هل لنا أن نفكر ـ وأنا لا أقول نعم أو لا ـ ود. إبراهيم عاصر هذه الفترة ـ فهل لنا أن نفكر فى إعادة مجلس للتخطيط أم أن هناك وسائل أخرى للمشاركة فى العملية التخطيطية، وأنا أعتقد أن هناك وسائل. ولكى نتحدث عن وظيفة التخطيط ـ وبغض النظر عن النظام الاقتصادى ـ فنحن نتحدث عن عملية المشاركة. وأساس الفكر الاشتراكى هو المشاركة وأساس سقوط التجربة فى الدول التى رفعت راية الاشتراكية أنها الغت المشاركة. اذن أنا هنا واقع فى المحظور باستبعاد الناس سواء تحت اسم الرأسمالية أو ما كان يسمى بالنظام الاشتراكى.

إبراهيم حلمى عبد الرحمن:

أعتقد أننى متفائل بالجلسة الماضية وبهذه الجلسة لأننا نحاول أن نفتح موضوعات. ولذلك فإن اقتراحى لإخوانى الذين سيصدرون المجلة ـ فيما يخص محضر الجلسة السابقة والحالية ـ يشار إلى أن هذه الآراء المختلفة، أولا: قيلت بسرعة نظرا لضيق الوقت، وهذا ينطبق علينا كلنا، ثانيا: أن الكثير من هذه الآراء ـ إذا استخدمت ـ قد تكون أساسا لقرارات، وعلى مستوى معهد التخطيط كدراسات، ونستطيع أن نقول انها أساس لشئ أعلى جدا حتى نصل إلى سياسة الدولة على مختلف المستويات، فأنا أقدر المجهودالذى بذل فى هذه الجلسة.

إن الخطة ـ على أى مستوى ـ لابد أن تحقق شرطين:

١- أن يكون للخطة بدائل.

٢- أن يكون صانع القرار غير واضع الخطة.

هذا يصح على مستوى الشركة ومستوى المزرعة ومستوى الدولة. ولذلك عندما نتحدث عن خطة ـ على أى مستوى ـ ما هو البديل . د. اسماعيل قال إنه عندما نذهب إلى صاحب القرار يجب أن نقول له إن البديل كذا. إذن، عملية البدائل لم تظهر كثيرا فى المناقشة، وهذا ليس عيبا فى المناقشة.

النقطة الثالثة: أن سبب ما نحن فيه ـ وسأرجع إلى النقطة التاريخية ـ رغم اعتراض بعض الإخوة فى الجلسة الماضية ـ أننا فشلنا كدولة فى التنمية وفى السياسات العامة. وكانت النتيجة أننا أصبحنا مدينين، مما فرض علينا إعادة تعاملنا مع أصحاب المال وأصحاب القرارات، أى الهيئات الدولية والدول الصناعية. وابتدأنا ندخل فى كل ما نقوله الآن وكل ذلك نتيجة الفشل وليس نتيجة النجاح.

والنقطة الرابعة: نحن نتكلم ـ فرضا ـ على أن الهدف الأساسى للدولة هو التنمية وهذا غير صحيح. فالهدف السياسى لمدة طويلة ـ على الأقل المدة التى عاصرتها ـ كان أولا الاستقرار وليس التنمية، استقرار أمنى، واستقرار اجتماعى بشكل من الأشكال. ووفقا لتصور ما، كان رئيس الجمهورية يصدر قرارا بمنع فصل أى عامل من أية شركة. وهذا قرار سياسى أمنى وليس قرارا اقتصاديا. وقد ذكرنا ـ فى الجلسة الماضية ـ قرارات من هذا النوع: مثل تعيين جميع الخريجين، توزيع أرباح على شركات خاسرة، تحديد الأسعار إلخ. وهذا ليس له علاقة بعملية التنمية إنما هى قرارات عليا تحدد سياسات، والتطبيق مع سوء الإدارة، وهذا متوفر بشكل كبير، وكانت النتيجة أننا أصبحنا فى أزمة وعندئذ ذهبنا إلى الكبار لنتحدث معهم.

والنقطة الخامسة: ماذا نفعل الآن كدولة. هنا الكلام يتعرض لملاحظات وأشياء...الخ. ولكنى أريد تطبيق التعريف الذى وضعته وهو أن التخطيط ـ عل أى مستوى ـ يقتضى أساسا استباق الأحداث، وثانيا محاول الاستفادة من هذا الاستباق لتحقيق رغباتنا وأهدافنا. هذا هو نفس المستوي من أسفل لأعلى باستمرار. وتجدون أن هناك ضرورة لحدوث هذا على مختلف المستويات. إذا أضفنا هذا إلى أن واضع الخطة ليس هو متخذ القرار ـ لأن القرار مسئولية أكبر من مسئولية وضع الخطة ـ يصبح السؤال: ما هو الهدف الذى نسعى إليه الآن؟

والنقطة السادسة: استرضاء الصندوق واسترضاء البنك واسترضاء الدول الدائنة لنا فى حدود سياسات أمنية واستقرار اجتماعى بقدر الإمكان. فهل ننجح فيه أم لا، ندعو الله أن نحقق ذلك. وهل يتفق مع نظريات هارود ـ دومار أم لا ، نحن نريده أن يتفق مع الصندوق وليس مع هارود ـ دومار. هذا لأننا فى وضع معين ـ كدولة ـ وهناك عناصر تغيير كثيرة. وبالمناسبة هناك تغييرات كثيرة فى الصورة الخارجية للسياسة المصرية. لم تظهر بعد كاملة. فنحن نحاول ـ وأريد أن أقدم نقطتين فقط كمثال لهذا: البطالة: هل درس معهد التخطيط أو وزير العمل أو غيره مشكلة البطالة؟ ففى الجلسة الماضية قال السيد رئيس الجلسة إن البطالة ستتضاعف. ولكن ما هو تأثير البطالة ـ ليس فقط اقتصاديا ـ وإنما سياسيا واجتماعيا. ففى صورة تشاؤمية، أن عملية البطالة ستزيد لدرجة تؤثر على التوازن الاجتماعى أو على العملية كلها، والمتفائلون يقولون إن الصندوق الاجتماعى يستطيع حل هذه المشاكل. وأنا أضيف أن الاتجاه الذى نسير فيه مع الكبار وفى ظلهم يقتضى عملية انكماشية بالضرورة وبصرف النظر عن التوازن النقدى المالى وتوازن الميزانية..الخ، فالصناعة المصرية القائمة

ليست على قدرة ـ تكنولوجيا وإنتاجيا ـ تجابه بها التحرر والانفتاح الخارجى والتطور التكنولوجى بالإضافة إلى المديونية. إذن ـ حتى إذا نجحنا ـ يجب أن نعمل عملية انكماش صناعى، ثم انطلاق صناعى على أسس جديدة. ونحن فى وضع سيئ جدا من هذه الناحية. وفى المجال الزراعى، التكلفة الانتاجية فى الزراعة تزيد بمعدل أكثر من الأسعار أو الربحية. ونتيجة لذلك فهى ضارة إلى حد ما . وهذا هو المثال الثانى. ويمكن أن ندرس أوضاعا أخرى على هذا المستوى أو غيره. وانما أنا أقول أن متخذ القرار على المستوى القومى هو أعلى سلطة فى الدولة. وقلت فى الجلسة الماضية، وأكررها هنا، إن وزير التخطيط لم يكن يصل إلى مناقشة القرار العام مع صاحب القرار الأعلى فى الدولة. وأحد الزملاء قال إن مجلس الشعب لا يناقش الميزانية حسب الدستور. وإنما لا زال الموقف كما كنا فى العامين أو الثلاثة الماضية. هناك محاولات كثيرة بعضها ناجح. إنما عملية المتابعة والنظرة التخطيطية القصيرة ـ وليست الطويلة ـ ضرورية على مختلف المستويات. كما أن التنظيم الإدارى للدولةغير قادر على تأدية المهمة الجديدة بالقدرة الكافية. فحينما يلزم ذلك يصح أن يحدث تعديل فى التنظيم فى هذا الموضوع.

المتغيرات الجارية وآليات السوق

سعد حافظ:

لا أجدنى سأضيف كثيرا بعد الآراء التى طرحها اساتذتى وزملائى. ولكننى سأطرح المسألة من وجهة نظر عكسية فنحن نناقش دور ووظيفة التخطيط فى ظل المتغيرات الجارية. ولكننى سأناقش دور آليات السوق فى المرحلة القادمة، فهل ستستطيع آليات السوق أن تعمل. وبالتالى ما الذى تستطيع أن تفعله. والنقطة الثانية هى دور التخطيط فى المرحلة الانتقالية. وأنا اختلف مع د. سعيد النجار الذي يقول انه يجب أن نهملها ولا ندخل فى عملية الانتقال، ونركز فى تصورنا على المجتمع القادم خاصة أنها مرحلة تحولات اقتصادية واجتماعية. وأنا اتفق معه فى أنها مرحلة تحولات، ولكنى اختلف معه فى وجوب إهمالها، لأنها سوف تطبع بصماتها على المرحلة القادمة. لن أدخل فى حزمة السياسات، وإنما لو اتيح الحوار حولها مرة أخرى سوف أعرض لها، اسمحوا لى لو عدنا إلى مدخل النظم System Approach، فلدينا نسق اقتصادى كنسق فرعى من النسق الاجتماعى الواسع، وترك هذا النسق علاقات مع عالم خارجى (نسق العالم الخارجى) وأيضا مع نسق الموارد

والايكولوجيا. والنسق الاقتصادى به مجموعة متغيرات: بعضها حاكم يحدد بقية المتغيرات الأخرى وبالتالى تصبح مهمة الإدارة هى كيفية السيطرة والتأثير على هذه المتغيرات الحاكمة. سواء كانت هذه الإدارة متروكه لآليات السوق بشكل أساسى، أو تتدخل فيها الدولة بشكل أساسى. ويتوقف نجاح أى مجتمع على قدر سيطرته على هذه العناصر الحاكمة فى المتغيرات الاقتصاديه فى علاقاتها الدقيقة بالمتغيرات الأخرى فى النسق الاقتصادى وفى النسق الاجتماعى والبيئة. وبالتالى عندما نتحدث عن آليات السوق، لا نستطيع أن نعزل المتغيرات الاقتصادية ونقول إننا نتحدث عن آليات سوق اقتصادية فقط، فهناك مجتمع وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية. الخ.وهذا المجتمع ـ فى كل مرحلة تاريخية ـ يتعامل مع العالم الخارجى، ويتعامل مع البيئة الطبيعية.

وعندما نناقش هذه المرحلة من مراحل التغير الدولى بما تحمله من سمات وأيضا مشكلات ولن أتعرض لتفاصيل ذلك ولكنى اتساءل: هل فعلك نحن السيطرة على العناصر الحاكمة؟ (بغض النظر عما إذا كنا نخطط أو لا نخطط أو ما إذا كانت الدولة هى التى تملك أو القطاع الخاص هو الذى يملك بشكل أساسى) بمعنى، هل لدينا مفاتيح السيطرة على المتغيرات الحاكمة؟ هذا سؤال أطرحه، وإن كنت أرى أنه ليس لدينا مفاتيح السيطرة. وهذا يحدد دور الإدارة الاقتصادية، سواء كانت هذه الإدارة من خلال آليات السوق، أو من خلال التخطيط مع تغيير طبيعته ودوره.

النقطة الثانية: تتعرض لتخيل الأخذ بالمنطق القائل بوجود آليات سوق، وأن هذه الآليات لديها درجة عالية من الكفاءة. وأنها سوف تحقق الاستقرار والنمو. وان كان ليس غريبا عليكم أن آليات السوق لا تتحدث عن مسألة النمو بشكل أساسى فهى تتحدث عن الاستقرار فى الأجل القصير ولننظر الآن إلى خصائص السوق المصرى وخصائص المجتمع المصرى، وهل هناك آليات تستطيع القيام بهذا الدور أم لا؟ لو نظرنا إلى الوضع الاجتماعى الموجود فى مصر، سنجد أن آليات السوق تفترض درجة عالية جدا من الديموقراطية. ولن أتكلم عن المشاركة فقط، ولكنى أتكلم عن بعد أوسع وعن وجود ديموقراطية ووجود تفعيل هذه الآليات فى ظل فلسفة ليبرالية. هل هذه الشروط موجودة فى مصر فى ظل البيئة الاجتماعية والسياسية القائمة أم لا؟ ونحن عندنا قوانين تجرم الاضراب، قوانين تجرم التجمعات، وقوانين لاتعطى للعامل حرية المساومة على الأجور، ولكن عندنا ـ فى نفس الوقت ـ قوانين تحرم فصل العامل، وبالتالى لدينا خصوصية فى هذا المجال نتيجة لظرف اجتماعى معين. وإذا كانت المرحلة الانتقالية ـ التى نتحدث عنها تغير بعض هذه العوامل، فإذا علينا نغير بقية المتغيرات

الأخرى حتى نستطيع أن نتحدث عن بيئة كفء لعمل آليات السوق.

النقطة الثالثة: نحن لدينا إطار تشريعى مترهل، ويتغير كثيرا، دون أن نصفى حزمة التشريعات سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى، وهذا الإطار التشريعى لا يسمح بمجال لعمل آليات السوق، وفى جانب ـ آخر لدينا بعض الخصوصيات التى تتعلق بهيكل أو بنية الاقتصاد المصرى، هذا محور الحديث عن عمليات تصحيح هذه البنية ـ سواء من خلال التصحيح الهيكلى، أو من خلال التصحيح المالى والنقدى. هذه الاختلالات تعطى الاقتصاد المصرى طابعا مشوها، فلا نستطيع أن نتحدث عن آليات السوق التى تستطيع أن تعمل فيه، دون وجود أدوات للتأثير عليه بشكل مباشر، ودون تدخل سلطات اقتصادية بدرجة أو بأخرى. والجانب الآخر يتمثل فى أن هذه البنية الاقتصادية لم تكتمل بعد بدرجة كافية حتى نستطيع التحدث عن آليات السوق. فنحن نتكلم عن آليات السوق فى حين أن مقوماتها غير موجودة. فليس لدينا بورصة مثلا، ثم نتكلم ويصدر قانون، وهذه كلها تغيرات فى إطار تشريعى لا تقبلها تغيرات حقيقية، فى إطار اقتصادى. ونتكلم أيضا عن آليات السوق ولدينا بعض القطاعات التى يجب أن يكون فيها تحكم نتيجة لخصوصيات الاقتصاد المصرى ـ وذلك مثل قطاع الرى، وسيطرة الدولة على قطاع الزراعة. وهذا مرتبط بخصوصيات المجتمع المصرى نتيجة لميراثه التاريخى القديم. وبالتالى هذه خصوصية أخرى لا ينطبق عليها ما قيل عن آليات السوق فى النظرية الاقتصادية وكتب مبادئ الاقتصاد وفى الفكر الكلاسيكى الحديث، هذا فضلا عن الأنشطة والمجالات ذات الطابع الاستراتيجى سواء من منظوره الأمنى أو الاقتصادى.

ومن بين خصوصيات الاقتصاد المصرى أيضا أن السوق المصرى ـ بطبيعته ـ سوق احتكارى. فجزء كبير منه كانت تحتكره مؤسسات القطاع العام، وجزء كبير ـ المؤسسات التجارية ـ يحتكره القطاع الخاص. وفى تعامله مع العالم الخارجى، تعتبر الوكالات التجارية احتكارية. فنتيجة لشروط المديونية والارتباط السياسى بكتل معينة ودول معينة، نجد أننا نخضع لهذه الشروط الاحتكارية. إذن لا نستطيع التحدث عن آليات السوق لأنها لن تعمل بكفاءة لخصوصيات الاقتصاد المصرى.

ولو أخذنا فى الاعتبار أن المتحدثين عن آليات السوق يقولون بتحرير الأسعار وتجميد الأجور، فهذه نظرة مبتسره لآليات السوق. فحتى الآن كانت مجموعة الإجراءات تتمثل فى تحرير أسعار

السلع وأسعار العوامل وسعر الصرف، أما بالنسبة للأجور فهناك حديث عن تحريرها. ولكن لازال هناك نوع من الهيمنة والسيطرة عليها، ونوع من التجميد. إذن لا نستطيع ـ بهذه النظرة الجزئية ـ أن نتحدث عن آليات السوق. وحتى الحديث عن أسعار الفائدة، والحقيقة أنها ليست محررة فالدولة تقدم لها نوعا من المساندة حتى تستطيع الحفاظ على أسعار الصرف، وبالتالى فإنها غير متروكة لظروف التفاعل الحقيقى فى السوق.

وبالنسبة لمؤسسات السوق، هناك جزء كبير منها لم يبلغ بعد مرحلة النضج وذلك لطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. فلدينا ريف وحضر والمؤسسات النقدية والمالية ليست منتشرة بصورة كافية والنظام النقدى ليس منتشرا بالكامل وجزء كبير من العمليات النقدية يتم خارج التشريعات وخارج إطار السوق المنظم مثلما كان الحال فى شركات توظيف الأموال حتى وقت قريب. ويمكن أن تظهر أشكال كثيرة أخرى مهما أوتى المشرّع من قدرة على التحوط والتنبؤ بالأشكال التى قد تأتى بعد ذلك. بالاضافة إلى أن اقتصاد الظل يهيمن على جانب كبير من السوق والعمليات الطفيلية التى تلعب دورا كبيرا نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية فى هذه المرحلة. وبالتالى فأية آليات سوق هذه التى نستطيع أن نتحدث عنها فى ظل الوضع وهذه الخصوصيات؟

وإذا تحدثنا عن آليات سوق فنحن نتحدث عن تحقيق أوضاع استقرار وتحقيق توازن فى الأجل القصير. ولكن لو طرحنا المسألة ـ ونحن نتكلم عن التخطيط للتنمية ـ فنحن نطرح بعدا أعمق، ونطرح الأجل الطويل ونحن نطرح مشروعا تنمويا. ولكن أين هذا المشروع التنموى فى ظل هذه الظروف الدولية الراهنة؟ وحتى لو أخذنا مفهوم المزايا النسبية الذى تحدث عنه الدكتور جودة ـ وأنا اختلف معه ـ حتى فى إطاره الديناميكى. لأن مجموعة التغيرات التى تحدث فى الأجل القصير من خلال مجموعة سياسات التكيف وسياسات التثبيت سوف تخلق بطبيعتها ميزات نسبية أو سلبيات نسبية غير الموجودة. ونحن نريد القيام بعملية اعادة هيكلية اقتصادية، بمعنى هل تستطيع الصناعة أن تمتص فائض قوة العمل كما تقول كثير من الدراسات: أى مواجهة مشكلة البطالة من خلال عملية تصنيع حقيقية...الخ؟ هل البيئة الدولية ـ فى إطارها الراهن وتقسيم وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات ـ سوف تتيح لنا تحقيق هذا النوذج الذى نسعى إليه تحت أية من الدعاوى، أو تحت أى مسمى من المسميات؟ سواء كان فى إطار الميزات النسبية الجديدة التى سوف تظهر فى خلال عملية

التنمية؟ هل نستطيع أن نحقق هذا ؟ أم لن نستطيع تحقيقه؟

وفى ظل مشكلة المديونية الحالية، ومشكلة الضغوط التى تمارس علينا من قبل العالم الخارجى،وفى ظل سياسات التكيف التى تمثل إحدى نواتج هذه المشكلة، هل نستطيع التحدث عن مشروع تنموى؟ وأن هذا المشروع سوف ندبره بآليات سوق؟ وهل نستطيع تحقيق التنمية عندما نحقق شروطها: الاستقرار والتوازن؟ إذن هذا يقودنا إلى ان الحديث عن آليات السوق وعن أنها يمكن أن تلعب دورا كبيرا، مسألة تتطلب قدرا كبيرا من الوقت، إلا إذا أعدنا هيكلة الاقتصاد المصرى من الداخل، وهيكلة إطاره المؤسسى.

النقطة الرابعة: تقودنا التساؤلات السابقة لنتيجة هامة وهى أننا نتحدث عن شكل جديد للإدارة ومن ثم لا يجب القفز على النتائج وعلى الواقع. وأنا اتفق مع كل الآراء ومع الدكتور عصام منتصر عندما قال فى مؤتمر الاقتصاديين إن التخطيط لا يستطيع ـ بشكله الحالى ـ أن يقود عملية التنمية من ناحية. ولاأن يحقق السيطرة على العناصر الحاكمة. وقد ظهر فى الجلسة الماضية أن عملية التخطيط لم يكن لها دور فى السيطرة على هذه العناصر الحاكمة إلا باستثناء عنصر الاستثمار. إذن يجب أن يكون للتخطيط مضمون ووظيفة أخرى جديدة خاصة وأننا لا يجب أن نأخذ بالنظرة الجزئية للتخطيط أى التخطيط الاقتصادى وبصفة أساسية تخطيط عملية الاستثمار خاصة وأن الكثير من المهام التى تطرح نفسها الآن هى: عملية التنمية البشرية أى تحويل البشر إلى بشر منتج ومشبع حضاريا وماديا وحتى يقود عملية التنمية. إذن دور عملية التخطيط فى الجانب الاجتماعى كبير جدا. وأن الجانب الاقتصادى سيكون جانبا تابعا، وهل تكون وظيفة التخطيط هى كيفية دفع هذه الجوانب الاقتصادية لخدمة هذه الجوانب الاجتماعية؟ وذلك فى ضوء مجموعة من الاعتبارات، و التى سأسميها مجموعة قيود وأضواء حمراء يجب أن توضع على عملية الإدارة الاقتصادية، وجزء منها يتمثل فى:

١- إلى أى مدى نستطيع أن نستقل بالسوق المحلى؟ بمعنى ألا نجعل هذا السوق المحلى ـ فى تصورنا للمشروع التنموى ـ جزءاً مندمجا فى السوق العالمى؟

٢- إلى أى مدى نستطيع أن نحقق هذا فى إطار قدر من العدالة الاجتماعية؟ ولست أفهم تجنب كثير من الاقتصاديين المصريين لهذه القضية مع أن البنك الدولى ذاته ومنذ فترة طويلة يتحدث عن

العلاقة بين إعادة التوزيع والنمو، فضلا عن أنها على المستوى النظرى ـ قد ثبت أنها قضية أساسية، أى الحفاظ على عدالة التوزيع لتحقيق النمو.

٣- ما هى كيفية تفادى الاختلالات الموجودة حاليا ؟ أى تفادى التضخم والبطالة والمديونية كمشاكل أساسية؟

فإذا اتفقنا على أن آليات السوق لا تستطيع انجاز هذه المهام ، وأن هذه المهام هى المهام المنوطة بالتخطيط، إذن يجب على التخطيط،أن يبحث عن كافة الآليات لتحقي هذه المهام. ولكن التخطيط الذى كان سائدا فى الفترة الماضية والذى يتم الآن يشكل قصور ذاتى مقيد بكثير من اللوائح. إذن نحن لسنا فى حاجة إلى تغيير وظيفة التخطيط فقط. ولكننا محتاجون إلى تغيير أسلوب التخطيط ذاته أيضا. وأكرر ثانية ما قاله د. الإمام من أن التخطيط سيكون آلية لإدارة الاقتصاد القومى، وأن إحدى أدواتها الأساسية أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية، وذلك بغض النظر عن درجة التفصيل. إذن التخطيط بهذا المعنى ليس مسئولية وزارة التخطيط ولكنه مسئولية الإدارة الاقتصادية للمجتمع ككل. وعندما نتبنى مفهوما بهذا المعنى ـ أن التخطيط هو قضية مجتمعية ـ إذن ستصبح وزارة التخطيط أحد الأجهزة التخطيطية الموجودة، وقد يكون لها الاعتبار الفنى. وبهذا المعنى تكون إحدى الوزارات المعنية بالسياسات الاقتصادية وتكون جزءا أساسيا من العملية. وهذا يقودنا إلى ما طرحه د. الآمام: هل ستكون هناك لجنة عليا للتخطيط وهل سيكون لها سلطة سياسية أكبر؟ وتكون وزارة التخطيط هى الجهاز الفنى الذى يدير أو ينسق العملية التخطيطية. ويكون لمعهد التخطيط دور فى تطوير التصورات حول الأجل الطويل، وفى تطوير أساليب التخطيط..الخ؟.

النقطة الخامسة: تتعرض لتحديد مهام المرحلة الانتقالية وليس تجنبها لأن النجاح فى المستقبل مرتهن بها والمرحلة الانتقالية تفرز مجموعة من الأوضاع والمعطيات. فإذا كنا سنتكلم عن المستقبل بعد استقرار أوضاع السوق فما هى أوضاع السوق التى ستستقر مع مجموعة الاختلالات التى ستتولد عما يسمى بسياسات الإصلاح الهيكلى؟ ونحن لدينا كثير من المؤشرات مثل الاختلالات فى موضوعات النمو، والاختلالات فى موضوعات العدالة وفى موضوعات التوزان الخارجى.

ولدينا القياسات والنتائج الإحصائية التى تؤكد هذه الاختلالات وليس العكس. وذلك سواء فى التجربة المصرية خلال السنوات القليلة التى حدث فيها هذا أو فى تجارب دول أخرى مناظرة نستطيع

أن نقيس عليها. إذن هنا التخطيط له دور كبير. والمشكلة هى أن التخطيط بشكله الحالى لا يستطيع إخراجنا من هذا المأزق. ولا نستطيع أن ننتظر حتى نعيد هيكلة الإدارة التخطيطية حتى نخرج من هذا المأزق. وأنا أعتقد ـ فى هذه الحالة ـ أن المسألة ستصبح فوق التخطيط. لأن مسألة الإدارة الاقتصادية على المستوى التنفيذى، وعلى المستوى التشريعى أيضا، تعد البيئة لتجاوز هذه الأزمة. وعلى الأقل يكون هناك برنامج ـ أو خطة قصيرة الأجل ـ نسمية برنامج أو خطة انقاذ ما يمكن إنقاذه أو الحد من الانهيار.. الخ. هذه الخطة مطالبة بمجموعة من المهام الأساسية.

١- البحث عن بدائل لسياسات التكيف. فمن قال إن سياسات التكيف هى البديل الوحيد؟ ومن قال إذا كانت هى البديل الوحيد ـ إنها حزمة بالكامل وأنه لا توجد تنويعات فى إطار هذه الحزمة؟ إذن هناك برامج أخرى. ومهمة التخطيط ـ مهما كان من سيقوم به فى هذه المرحلة الانتقالية القصيرة ـ هى البحث عن بدائل أخرى للحد من تفاقم المسألة إذا كنا نبحث فى إطار مشروع تنموى.

٢- أن تكون له مهمة أساسية ـ وهذا جزء أساسى فى العملية التخطيطية ـ وهى مهمة متابعة إنجاح أهدافه وإنجاح برامجه. وعليه أن يتبع حزمة من السياسات لها درجة عالية من المرونة بحيث يمكن تعديلها لتصحيح أية إختلالات أو انحرافات تنشأ عنها.

٣- أهمية سيطرة الدولة على المتغيرات النقدية والمالية سيطرة اقتصادية رشيدة للنوء بها عن التبديد والتسرب. وشكرا.

تصميم البرامج وتنفيذها

السيد عبد المعبود ناصف:

سوف أتكلم عن مرحلتين فى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهما:

أولا : مرحلة تصميم البرامج.

ثانيا: مرحلة تنفيذ البرامج.

ونحن نفترض أننا نشارك فعليا فى مرحلة تصميم البرامج. وبالنسبة لمرحلة تصميم البرنامج ـ وأنا اتحدث عن تجربة شخصية لتقييم Structural Adjustment Loan لإحدى الدول الأفريقية ـ قد نجد بعد الدراسة المستفيضة أن الخطأ خطأ تصميم وليس خطأ تنفيذ، بمعنى من يقول أن صندوق النقد

تنظيم السوق وتطويره

عبد القادر دياب:

من الواضح اننا نناقش قضايا معينة، وفى النهاية نقول ما هو دور التخطيط؟ وواضح من الحوار أننا نناقش هل ينصب الحوار على برنامج الصندوق والبنك، وهل نحن مقتنعون به، وما هى آثاره؟ وهل سنتبع نظام آليات السوق أم لا؟ وأنا أرى أن القضية منتهية، وأننا لن نأتى بقرار جديد. إذن دعونا نتفق على تحديد ملامح دور التخطيط فى إطار نظام آليات السوق. مع القناعة بأن هذا النظام سيحقق الهدف الذى أريد الوصول إليه وهو الكفاءة فى استخدام الموارد. وهذا لا يعنى أننا نهمل الجانب الاجتماعى لأن الجانب الاجتماعى هو جزء أساسى من العملية التخطيطية. والنقطة الهامة هنا لخصها د. الإمام فى قوله: المشاركة فى عملية التخطيط فى ظل نظام آليات السوق. وهذا يتطلب توافر بعض الشروط التى تحدث عنها د. سعد حافظ: كيف يشارك كل أفراد المجتمع فى العملية التخطيطية، وهذا يبدأ من النواحى الديموقراطية والنواحى السياسية. وكيف نحقق الديمقوقراطية من خلال إعادة تنظيم القطاعات المختلفة بما تضمه من فئات وشرائح مختلفة؟ سواء كان ذلك يتمثل فى قيام اتحادات أو تعاونيات بحيث تنظم كل شرائح المجتمع حتى تشارك فى عملية التخطيط.

والنقطة الثانية هى تنظيم السوق. فنحن سنعمل فى ظل آليات السوق، فلابد أن يكون هناك دور لتنظيم السوق وتطويره. وأنا لا أقصد بالسوق هنا التبادل السلعى فقط، ولكنى أقصد تبادل المعلومات أيضا. فلكى نحدد الشروط الواجب توافرها أولا يجب أن نحدد ملامح دور التخطيط ثم ننطلق إلى المرحلة الثانية.

أمانقطة المحددات ـ التى ذكرها د. سعد ـ فنحن نعرف أن أية عملية تخطيطية يكون فيها محددات وأن الهدف من التخطيط أنه يتعامل مع هذه المحددات ويسير الاقتصاد فى إطارها وفى نفس الوقت يتغلب عليها.

التعددية السياسة والتعددية فى المناهج الاقتصادية

عصام منتصر:

أريد أن أنبه إلى أن عملية التحرر الاقتصادى تواكبها أيضا عملية تحرر سياسى. وبالتالى ستكون فى نظام فيه تعددية فى الفكر السياسى، وبالتالى تعددية المناهج الاقتصادية بطبيعة الحال.

فهناك حزب يمينى وحزب يسارى، وكل حزب له أفكاره أو رؤيته الاقتصادية. وبالتالى ما هو الإطار المؤسسى للتخطيط؟ وما هى عملية التخطيط؟ إذا كنا سنتصور إنه سيكون هناك منبر ثابت للحكومة، فأنا أرى أن العملية ستكون معقدة. ولعله فى المرحلة الانتقالية لن يكون لها جدوى كبيرة. وبالتالى أرى أن التخطيط له هدفان فى المرحلة الانتقالية. ربما تخطيط تأشيرى ـ كما قال د. جودة وآخرون ـ مع التركيز على الجانب المالى لأنه هام جدا فى المرحلة الحالية. ولكن عند التخطيط هناك مهمة أكثر ضغطا فى الوقت الحالى وهى كيفية خلق آلية رشيدة للسوق لأن آليات السوق ستحتاج إلى ترشيد من حيث الإطار التنظيمى، ومدى الاحتكار، والمعلومات. وبالنسبة للتخطيط التأشيري، أنا اعتقد أنه يجب أن يكون له منبر خاص له أهداف اجتماعية أو منبر عام ذو أهداف خاصة وله استقلالية ذاتية.

دور الدولة

سعيد النجار:

يبدو فى ضوء هذه المناقشات أن هناك خلافا كبيرا. ولكنى أعتقد أن جزاء كبيرا من هذه الخلافات خلاف على الألفاظ ومعانيها أكثر من الخلاف على الجوهريات. وهذا ناتج عن أن كلمة تخطيط واسعة جدا مثل كلمة ديموقراطية، يمكن أن يدخل تحتها عدة أشياء. فإذا إستبعدنا ناحية الألفاظ ودلالاتها، سنجد أن هناك قدرا كبيرا جدا من الاتفاق.

أولا: أن هناك كثيرا ممن يتحدثون حول التخطيط التأشيرى. ونحن نعرف أن التخطيط التأشيرى معناه ـ بصفة عامة ـ أنه ليس تخطيطا بالأمر، ولكنه تخطيط بالحوافز: أى أن ترسم الإطار العام الذى يتفاعل الأفراد بداخلة بحوافز معينة.ولا أعتقد أن هناك خلافا على هذا. والمجموعة التى تحدثت عن الحاجة إلى بيانات ودراسات مستقبلية وإلى بحث وتكنولوجيا، لا أعتقد أن هناك يساريا أو ليبراليا سيعترض على هذه الأشياء. إذن هذا يدخل فى نطاق ما أسميه بالاتفاق.

ثانيا: هناك من خلطوا بين معنى التخطيط، ودور الدولة فى النظام الاقتصادى، فإذا ركزنا على دور الدولة، أعتقد أن هناك اتفاقا على خمس وظائف أساسية، بصرف النظر عن اليمين واليسار والوسط وهى كما يلى:

١- الوظيفة الاقتصادية الكلية: وتضم كل ما يتعلق بالأسعار والعمالة والنمو.

٢- الوظيفة الخاصة بالسلع العامة: إذ على الدولة وظيفة تقديم السلع العامة التقليدية كالدفاع والأمن والقضاء وما إلى ذلك.

٣- تنمية الموارد البشرية: وتشمل التعليم والصحة والتغذية والإسكان .

٤- الوظيفة الرقابية للدولة: حيث تمنع الاحتكار الخاص، وتشجع الصفة التنافسية فى النظام الاقتصادى، وتصون البيئة، وتعمل على خضوع الخارجيات Externalities السلبية لتنظيم قانونى وإدارى دقيق. ولا خلاف على ذلك.

٥- الوظيفة التوزيعية إذ أن السير الطبيعى لنظام السوق لا يضمن عدالة توزيعية بأى معنى من معانى هذه العدالة. وعلى ذلك هناك موضوع الفقر والفقراء، وموضوع تكافؤ الفرص، وموضوع الضرائب والنظام الضريبى.

فإذا أردنا أن نقول أن وظائف الدولة هذه هى التخطيط فى ظل نظام السوق، فليس هناك خلاف وأنا أسميها دور الدولة، وأنت تسميها التخطيط، ولا خلاف .

النقطة الثالثة: التخطيط بمعنى إدارة النظام الاقتصادى، بمعنى أسلوب النظام الاقتصادى، فمسألة التحول أنك تتحول من نظام اقتصادى يعتمد أساسا على قرارات فوقية. وليس معنى ذلك أنه ليس هناك قرارات تحتية ـ مثل تخصيص الاستثمارات فى اتجاه من الاتجاهات. إذ أننا سنهجر هذا النظام، والمقابل له هو النظام السياسى السلطوى أو الاستبدادى، وكلاهما يعتبر أن الشعب قاصر واما أن نعطى لمجموعة من الناس تقول نحن نعرف مصلحة البلد ولا يتكلم ولا يفكر غيرنا. أما النظام السلطوى الاقتصادى. حيث تقول مجموعة من الناس نحن نعرف ما يحتاجه هذا النظام الاقتصادى، فى الزراعة والصناعة والتصدير والاستيراد. لقد انتهى نظام القرارات الفوقية والنظام الذى سننتقل إليه هو نظام القرارات التحتية التى تتجه من أسفل إلى أعلى. أى يصبح جمهور المستهلكين وجمهور المنتجين هو الصفة الأساسية. وهذا لا يعارض مع وظائف الدولةى التى ذكرتها.

النقطة الأخيرة: عندما أقول أن معهد التخطيط مكانه الطبيعى هو التحول لمعهد للسياسات الاقتصادية لانه ليس هناك جهة واحدة فى نظام السوق تصنع كل السياسات الاقتصادية ولكننى أستطيع أن أتصور الحاجة إلى معهد يتناول السياسة الاقتصادية، سواء كانت سياسة اقتصادية كلية، أو ناحية من نواحيها، فيستطيع قسم الأبحاث فى البنك المركزى أن يتكلم عن بعض أدواته، ولكن هناك جزء كبير جدا من المجالات التى يستطيع البنك المركزى تغطيتها. ولابد أن تقوم جهة أخرى

بذلك. وكذلك فى السياسة التجارية والتصنيعية، فى أية سياسة من هذه السياسات.

وأخيرا التحول فى وزارة التخطيط. وهذا هو أحد التحولات التى لابد أن تطرأ على هيكل الدولة بصفة عامة. لأن الهيكل هو الرداء الخارجى الذى يجب أن يناسب نظام السوق. فالهيكل الحالى يناسب نظام القرارات الفوقية ولابد أن يتغير هذا النظام. والغرض الأساسى الذى يقوم عليه كل هذا يتمثل فى أن عملية التحول إلى السوق لم تعد فى أيدينا، ولذلك أقول أنه يجب أن نركز على محطة النهاية ، ولس على الفترة الانتقالية. لأننى أفترض أن مسألة التحول مسألة عالمية وليس مصرية، وأن كل المحددات التى نتحدث عنها موجودة هنا وفى الخارج ومع هذا يستطيع نظام السوق أن يستوعبها جميعا.

محمد محمود الامام:

من الواضح أن هناك اتفاقا على أشياء يقتضيها المنطق. فلا أحد يرضى بالسياسات الخاطئة. وإذا كنا نختلف على مدى السياسات وطبيعتها ، خصوصا إذا كانت هى محاولة للالتفاف من الباب الخلفى لتصحيح النظام بدون أن نعلنها. ولكن يجب أن نعلن حتى نتكلم على بينة. إنما فى ظل الواقع وأننا نتجة إلى مزيد من نشاط القطاع الخاص وإلى نوع جديد من الاقتصاد، سينشأ شيئان كانا يتمان فى الماضى بصورة مختلفة.

الشئ الأول: هو دراسة المشروعات ـ سواء كانت المشروعات الحكومية أو مشروعات القطاع الخاص لأن القطاع الخاص يقع تحت فئة من المكاتب التى يوجد لدى بعضها كفاءات، والبعض الآخر فتحها كباب للرزق. إنما هذه المكاتب ـ سواء الجيد منها أو السيئ ـ تفتقد إلى المعلومات الصحيحة التى تستطيع على ضوئها أن ترشد العملاء فهى لا تعرف سعر الصرف ولا سعر الفائدة غدا. فأصبح هناك قدر كبير من عدم التأكد. وهنا نحتاج إلى نوع من المساعدة فى خلق جو من التأكد وإيضاح قواعد الحركة. وبالتالى كانت دراسة المشروعات الحكومة ذاتها مبنية على فرضية أن هناك ميزانية عامة، تضع تكاليف المشروع ـ أيا كانت ـ ثم على وزير المالية أن يدبر الأموال.

هل هذه هى الطريقة، وإلى أى حد كان التخطيط يناقش المشروعات، وأنه حينما كان يطلع على المشروعات كان يناقشها فى تفاصيل من الناحية المالية البحته. وأنا أعتقد أن هذه قضية هامة بالنسبة لدراسة المشروعات سواء للقطاع العام أو الخاص.

الشئ الثانى: أننا عندما غيرنا نظام الدولة فى وقت من الأوقات كان هذا المعهد ثمرة شعور الدولة أنها أمام مسئولية جديدة هى التخطيط، وأن الناس غير متفهمين. وبدأنا فى البداية بدورات لكبار الموظفين لكى ندخل الموضوع فى أذهانهم حتى يشعروا أن هناك قضية وأن هناك موضوعا، وظل المعهد يمارس هذه الوظيفة حتى الآن ـ هذه الوظيفة التدريبية ـ وعندما ذهبت إلى جهاز المحاسبات اكتشفت أن هناك عملية متابعة، لأنه نشأت قضية أن متابعة الخطة والأداء جزء من النظام المحاسبى. وهذا نتيجة لإدراك السلطة أن عملية التخطيط ليس هى وضع الخطة ومتابعتها فقط، ولكنها تحتاج إلى جهاز آخر يقوم بها ويدخل فى صميم البيانات ويتحقق منها. فلم نكن نقوم بالمحاسبة على بنود الصرف والالتزام بالميزانية وإنما المحاسبة كانت على تحقيق أهداف الدولة وبالتالى وجدت جزءا كبيرا من الأخطاء يمكن حله عن طريق إعلام الموظفين وتدريبهم. اقترحنا أشياء من هذا القبيل، لأن القرارات والاتجاهات الجديدة للدولة لم تصل إلى الموظفين الذين يأتون من زحام الاتوبيس ولا يسألهم رئيسهم عن إنهاء عملهم أم لا . فنحن فى عصر التعلم المستمر. وهذا الجانب المتعلق بإيجاد مدخل جديد لتعليم الناس القيام بالوظيفة الجديدة للدولة ـ وظيفة التنمية ـ وهذه العملية ليست مرتبطة بالتحول للقطاع الخاص فقط ولكنها مرتبطة بالنمو أيضا، فمع النمو تتغير أبعاد الدولة وهياكلها.

وأتى إلى نقطة مرتبطة بالهياكل المؤسسية، وعندما تكلم د. السيد عن PRIME RATE أنا أتكلم عن: هل أخلق الأداة التى تسير شيئا غير موجود، أم أخلق الشئ الذى أستطيع أن أسيره. لأن أثر الازاحة الخاص بالاذونات معروف ـ وسيقال إن شخصا باع مصنعه أو جراجه فاشتراه شخص آخر ـ إنما الذى حدث هو نفور جزء كبير من الودائع والاستثمارات طويلة الأجل إلى الاتجاه إلى السيولة العادية. أى أن الذى يحدث ـ فى الوقت الذى نحارب فيه التضخم ـ هو خلق سيولة كبيرة فى الدولة، وتغير النسب ما بين الطويل الأجل والقصير الأجل. وهذه هى مشكلة الأسواق العالمية من EUROMARKETS التى ظهرت فى السبعينات حتى الآن ولم تحل، ولكنها خلقت سيولة كبيرة لدرجة أن النسب المعروفة ١٥ مرة تعامل نقدى مقابل التعامل السلعى الأساسى . ولكن نأتى إلى النقطة الأساسية التى يقال فيها اشراك الناس: المستهلكين والمنتجين. فالمنتجون الآن يضجون من هذه السياسات والمستهلكون يضجون أيضا.

فكيف نشركهم؟ فهناك سياسات وضعت، ونحن نقول لهم اصبروا قليلا حتى يتم اصلاح الأمور،

ولكنهم يقولون لا. فإما أن تشركهم وتأخذ رأيهم، وإما أن تعود سلطويا، وتأتى القرارات من فوق. ومن فوق عندما تعنى .أنها قادمة من الصندوق. إذن هذه هى القضية: هل نقبل عملية المشاركة بكل علاتها فنحضر الناس ونقول لهم اقترحوا لنا سياسات بديلة، ونستعد لسماعها وتنفيذها. وهنا يجب على الصندوق أن يقبل رأى الاغلبية لأنه يطالبنا بالديموقراطية. أو أنه يفرض رأيه، فلا يتحدث عن الديموقراطية.

جودة عبد الخالق:

سأحصر المدخلة فى موضوع التخطيط. وأفضل أن أتحدث عما يمكن أن يطلق عليه «منظومة التخطيط» كنوع من التفكير المجرد فى هذه المسألة، نحن نتعامل مع كيان يخضع لعمليات تغيير بنيانية كبرى سواء كانت بارادتنا أو رغما عنا. هذه مسألة يمكن أن ترقى إلى مستوى الهامش وبالنسبة للغرض من المناقشة.

منظومة التخطيط لها مكونات ولها بنية تراتبية معينه تحدد الأدنى فالأرقى. وهذه المنظومة مكوناتها مستمرة من المهام المختلفة التى تحدثنا عنها. واعتقد أنه أصبح هناك إجماع على أن التخطيط يعتبر ـ بمعنى ما ـ تخطيطا تأشيريا. ولكن ما يشغلنى هو: هل فى ظل البنية الجديدة للكيان الذى نتحدث عنه إعادة هيكلة وزارة التخطيط بحيث يتم ترقيتها على مستوى أعلى ـ بمعنى من المعانى. أو يتم تقليصها ـ بمعنى آخر ـ ولا أدرى كيف تصاغ النقطة. ومن مكونات المنظومة أيضامعهد التخطيط، وهنا الحديث عن المعهد ليس باعتباره الكيان الذى نوجد فيه الآن، وإنما بحكم الوظيفة، وهى وظيفة الاستشعار فى الواقع. وهى وظيفة بالغة الأهمية والحرج فى الظروف الحالية. قد لا يحتكر المعهد هذه الوظيفة كلية، وإنما من حيث الوظيفة هناك مكان لهذا المكون الهام جدا وهناك مكان للمكون الثالث، وهو الأداة التى تقوم بالمتابعة والرصد على مستوى جمع وتدقيق ونشر البيانات بكفاءة عالية وبالسرعة المطلوبة، حتى تستطيع أن تتابع الأوضاع المتحركة وأن تتحكم فى المسار بالأدوات غير المباشرة بدلا من الأدوات المباشرة.

بعد كل هذا ـ بل وربما قبله ـ تأتى قضية المشاركة، فحتى يترجم كل هذا إلى خطة، والخطة تعنى اتجاها للحركة، لابد من عملية المشاركة. وأنا أزعم ـ من خلال متابعتنا لما يحدث ـ أن هناك فرقا كبيرا جدا بين المعلن والمنفذ. فالمعلن أن الخطة والموازنة العامة تخضع ـ فى إطار تحديد دستورى قاطع

لرقابة البرلمان. وهناك مواعيد وتوقيتات وضمانات. ولكن المسافة بين هذا وبين المنفذ ـ لأسباب كثيرة ـ مسافة واسعة. معنى هذا الكلام، وأنا لا أتحدث فى السياسة، وإنما أتحدث فى العلم، هو أننا نحتاج إلى إعادة هيكلة هذه العملية. ولكن كيف؟ فى الواقع أنا لا أدرى فهذه تمثل بالنسبة لى معضلة. وأذكر د. سعيد النجار بما كان يعلمنا اياه: «أعتقد أن رأيى صحيح يحتمل الخطأ، واعتقد أن رأيك خطأ يحتمل الصواب». ومعنى ذلك أن الملعب يتحمل وجود أكثر من فريق. ولكنى أريد أن أقول إن قضية المشاركة ليس فيها أنصاف حلول، فما إن نأخذها إلى نهايتها، أو لا نأخذها على الإطلاق والوقوف فى منتصف الطريق قد يكون أخطر البدائل على الإطلاق.

الوظيفة التنموية للدولة

مصطفى السعيد:

أرى أنه يكاد أن يكون هناك إجماع على أن النظام القائم على التخطيط المركزى الآمر لم يعد ملائما مع ما يجب أن يكون، وأن اتباع آليات السوق والتوسع فى استخدام القطاع الخاص أمرا مقبولا من كافة الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية، مع اختلاف فى الدرجة. وهذه نقطة مهمة وايجابية فنحن نجلس اليوم مع مؤيدى النظام الآمر المركزى فى الستينات ونسمع منهم حديثا عن موافقة على وجود قطاع خاص ونظام السوق وادخال نظام السوق...الخ. وان كان بتحفظ أو بحرج ما. وانما الفكرة أصبحت مقبولة من الجميع، والحقيقية ان هذه نقطة انطلاق مهمة فى مثل هذه الندوة. والاحظ أيضا أن الفكر الآخر بدأ من نقطة متشددة ثم بدأ يتراجع ، بحيث يرى دورا أكبر للدولة واهتماما أكبر بالدولة. وان السوق قد يكون خاطئا وغير قادر على تحقيق الأهداف. وان آليات السوق قد يرد عليها تحفظات، وانه يمكن ـ عن طريق ما يسمى بالسياسات أو ما يسمى بالتخطيط ـ ان يكون هناك دور للفكر، ودور للمشاركة، ودور للدولة...الخ. بحيث يمكن الحد من غلواء هذا السوق، والذى قد يحدث سواء بتأثيراته على التوزيع أو الكفاءة الانتاجية أو من خلال الاحتكارات.. الخ، وهذا يوبد أننا نتقارب. وهذه نقطة هامة، لأنه ظهر ان الاقتصاديين والمفكرين المصريين متقاربون الآن أكثر من أى وقت آخر.

وأريد أن أضيف لأستاذى الدكتور سعيد النجار وظيفة سادسة فى مهام الدولة وهى «الوظيفة التنموية الاستثمارية» فإلى جانب كل هذا أريد أن أضيف ـ حتى فى ظل اقتصاديات السوق ـ لا مانع من أن تقوم الدولة بانشاء مشروع ولا مانع من أن تبيعه للقطاع الخاص فيما بعد. أى أنه بناء على نظرية تحليل التكلفة والعائد الاجتماعية، هناك حالات لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لحجم السوق أو اعتبارات معينة. ولذلك أريد أن أضيف إلى دور الدولة هذه الوظيفة التنموية

الاستثمارية.

النقطة الثانية: إننى لا أعرف لماذا نمسك بالصندوق والبنك الدولى؟ دعونا نناقش البرنامج أو المقترحات التى تأتى من الوحى، أو من شخص معين أيا كان مصدرها. من يستطيع أن يقول أن مصر لم يكن فيها خلل نقدى ومالى؟ هل يستطيع أحد أن يقول ذلك؟ وان هذا الخلل النقدى والمالى كان يجب تصحيحه حتى يمكن تحقيق تنمية قوية. هل هناك خلاف على هذه الأمور الثلاثة،.لا أعتقد هل هناك خلافا على أن القطاع العام وحجمه وهيمنته قد أدت إلى إضرار؟ وأنه يجب تشجيع القطاع الخاص بعض الشئ؟ أو انه يجب تصحيح هيكل الأسعار؟ أو انه يجب تحرير التجارة الدولية بشكل ما؟ هذه المبادئ أساسية هل هناك خلاف عليها، أم لا؟ بغض النظر عمن تحدث فيها . يبقى إذن كيف نصمم، وكيف ننفذ كما قال د. السيد لكيلا نخطئ فى التصميم وننسب الخطأ للصندوق، ونخطئ فى التنفيذ وننسب الخطأ للصندوق، فقد كان لدينا تخطيط مركزى، وفى روسيا، وفى تشيكوسلوفاكيا، وقد فشل. هل هذا يرجع إلى خطأ النظرية أم انه يرجع إلى خطأ التطبيق والتصميم والتنفيذ؟ أم ماذا؟ فيجب الا تضيعوا وقتا كبيرا فى القاء العبء على الصندوق والبنك..الخ. فنحن لدينا اقتراح بسياسات معينة وبرنامج له أهداف معينة يكاد يكون هناك اتفاق عليها فكيف نصممه وكيف ننفذه بحيث نحقق المصلحة القومية لهذا المجتمع؟ هذا هو السؤال المطروح.

سعيد النجار:

لدى تصحيح فقد ذكرت خمس وظائف أساسية للدولة فقط. ولكنها ست وظائف والوظيفة السادسة هى وظيفة البنية الأساسية بعد الوظيفة الأولى الاقتصادية الكلية. وهى تختلف عن وظيفة السلع العامة أيضا.

المشاركة الجماهيرية

عبد القادر دياب:

أرى أن مشاركة الجماهير تكون فى تحديد المشكلات والمحددات، والمشاركة فى تحديد الرغبات وليس مشاركة مباشرة فى العملية التخطيطية. والنقطة الثانية تتعلق بما ذكره د. مصطفى السعيد بالنسبة للتنمية والوظيفة التنموية الاستثمارية. فهناك بعد لن تستطيع الدولة أن تتخلى عنه، وهو المشروعات التى تتميز بوفورات خارجية كبيرة، ولن يقبل الدخول اليها المستثمر الفرد القطاع الخاص، وبالتالى هذه وظيفة أساسية للدولة حتى فى ظل آليات السوق، وذلك كبعض الصناعات كالحديد والصلب مثلا.

عبد الفتاح ناصف:

باسم هيئة تحرير المجلة أشكركم جميعا.